وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

الأمن الغذائي ومتطلبات تحقيقه في الجزائر

من إعداد:

- رواق صفاء

إشراف الأستاذ (ة):

-مالكية احميدة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د. مهري عبد المالك	أستاذ	رئيســــــــا
د. مالكية احميدة	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
د. عمري ريم	أستاذ محاضر قسم ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023 - 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ {39}

وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ {40} "

صدق الله العظيم

سورة النجم {39-40}

شكر وعرفان

قال الله سبحانه وتعالى: { يرفع الله اللذين آمنو منكم والذين اوتوا العلم درجات } الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتد لولا أن هدانا الله, والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين.

لا يسعني وأنا انهي الجهد العلمي إلا أن اتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى كل من مد يد العون وساعدني في إنجاز هذا البحث

وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف " احميدة مالكية " الذي أشرف بعناية فائقة على البحث, ولما بذله بإخلاص من صبر وجهد, وما قدمه من توجيهات سديدة لإخراج البحث بالمستوى المطلوب جزاه الله عنها خير الجزاء وحفظه من كل مكروه.. وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تبسة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول اللهم نسألك التوفيق والهداية والرشد والإعانة.

إهداء

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل والكمال

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورا بالتسهيلات، لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا فرغم كل التحديات حققت حلم عائلتي وأصبحت أول خريجة فيها فأدمني فخرا لها يا رب

إلى من لا ينفصل اسمه عن اسمي الرجل الذي تضج كل المجالس بذكره ضلعي الثابت مأمني وأماني واطمئناني (أبي العزيز)

إلى ملاكي الداعمة الأولى بحياتي والتي علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها سر قوتي (أمي الغالية)

إلى روح أخي الطاهرة .. يا من أفتقدك ويرتعش قلبي لذكرك إلى من فارقني بجسده وروحه مازالت ترفرف في سماء حياتي (أخي فؤاد) رحمه الله . وأسكنه فسيح جناته.

إلى الإنسانة العظيمة التي توسدها التراب قبل أن تراني خريجة فرحتي ينقصها وجودك ونجاحي ينقصه فخرك (فقيدتي جدتي زينب) رحمة الله عليك.

اهدي تخرجي إلى ملهمي نجاحي، من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زرعا بالثقة والإصرار بداخلي، سندي والكتف الذي أستند عليه دائما لطالما كانوا الظل لهذا النجاح (إخوتي)

وأحب أن أختم الإهداء إلى أصحاب الفضل العظيم صديقات الرحلة والنجاح إلى من وقفوا بجانبي كلما أوشكت أن أتعثر (صديقاتي)

-ومن أرادوا بنا كسرا فجعلهم الله جسرا لنعبر بيه للأفضل-

وأخيرا من قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله، ها هو اليوم العظيم هنا، اليوم الذي أجريت سنوات الدراسة الشاقة حالمة فيها حتى توالت بمنه وكرمه لفرحة التمام، الحمد لله الذي به خيرا وأملا وأغرقنا سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للبحث	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للأمن الغذائي	**03**
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي	**03**
أولا– تعريف الأمن الغذائي	**03**
ثانيا– ظهور مفهوم الأمن الغذائي	**05**
ثالثا– خصائص الأمن الغذائي	**06**
رابعا– أهمية الأمن الغذائي	**06**
خامسا– مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي	**07**
المطلب الثاني: محددات مفهوم الأمن الغذائي	**11**
أولا– أشكال الأمن الغذائي	**11**
ثانيا– ركائز الأمن الغذائي	**12**

ثالثا– أبعاد الأمن الغذائي	**13**
رابعا– العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي	**15**
خامسا– مقومات الأمن الغذائي	**16**
سادسا– الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية	**17**
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة	**19**
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	**19**
المطلب الثاني: الدراسات الدولية	**24**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**29**
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: مدى مساهمة القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**34**
المطلب الأول: واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر	**34**
أولا– مقومات القطاع ألفلاحي في الجزائر	**34**
ثانيا– السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي	**36**
المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي في الجزائر	**37**
المطلب الثالث: الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر	**41**
أولا– الإنتاج الزراعي في الجزائر	**41**
ثانيا– الإنتاج الحيواني في الجزائر	**47**
المطلب الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**53**
أولا– ماهية الصناعات الغذائية	**54**

ثانيا– واقع الصناعات الغذائية في الجزائر	**55**
ثالثا– مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**57**
المبحث الثاني: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**61**
المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر	**61**
المطلب الثاني: الإستراتيجيات والسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**62**
أولا– إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة	**62**
ثانيا– السياسات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**63**
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**64**
المطلب الرابع: الحلول والمقترحات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي	**65**
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المراجع	**72**
ملخص	**76**

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	مقارنة بين الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية.	**17**
جدول رقم (02)	الأراضي المخصصة للخضر من الأراضي القابلة للزراعة(%).	**44**
جدول رقم (03)	الأراضي المخصصة للفواكه من الأراضي القابلة للزراعة (%).	**45**
الجدول رقم (04)	تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). الوحدة: إنتاج الحليب وإنتاج حليب البقر(مليار لتر).	**48**
الجدول رقم (05)	إنتاجية الأبقار في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	**49**
جدول رقم (06)	مدونة تصنيف الحليب ومشتقاته.	**50**
الجدول رقم (07)	تطور الإنتاج الحيواني (2010-2020).	**52**
الجدول رقم(08)	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.	**58**

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية، وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية.	**09**
الشكل رقم (02)	الأبعاد الستة للأمن الغذائي بحسب تعريفه الحالي.	**15**
الشكل رقم (03)	متوسط كفاية الإمدادات الغذائية(%).	**38**
الشكل رقم (04)	متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بـ $ الدولي سنة 2004-2006).	**39**
الشكل رقم(05)	متوسط حصة الإمدادات الغذائية من الطاقة من أصل نباتي والبروتين الحيواني.	**39**
الشكل رقم (06)	تطور المساحة المزروعة للحبوب في الجزائر (الوحدة: هكتار).	**41**
الشكل رقم(07)	كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر (الوحدة: ملم).	**42**
الشكل رقم (08)	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (الوحدة: طن).	**43**
الشكل رقم(09)	تطور الإنتاج للخضر 1990-2020. الوحدة: قنطار.	**44**
الشكل رقم (10)	تطور الإنتاجية للخضر. (الوحدة: قنطار/ هكتار).	**45**
الشكل رقم (11)	تطوير إنتاج الحمضيات 1990-2020. الوحدة: قنطار.	**46**
الشكل رقم (12)	تطور إنتاج الكروم 1990-2020، الوحدة: قنطار.	**46**
الشكل رقم (13)	تطور إنتاج الزيتون.	**47**
الشكل رقم (14)	تطور الثروة الحيوانية في الفترة (2010-2020).	**51**
الشكل رقم (15)	توزيع الإنتاج السمكي في الجزائر لعام 2019.	**53**

مقدمة

مقدمة:

تأتي مشكلة توفير الغذاء في مقدمة المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، فالأمن الغذائي يمثل الهاجس الأكبر والموضوع الساخن الموجود على طاولة كل الحكومات والهيئات الدولية، لذلك لابد من أن تولي الدول اهتماما أكبر بقضية الأمن الغذائي وخاصة الدول النامية، من خلال إنتاج ما يمكن إنتاجه أو اللجوء إلى استيراد ما تحتاجه، فكانت استجابة الثروة الخضراء لذلك سريعة على تحقيق هذا الهدف لدورها المتعاظم والمتزايد في إشباع الحاجات الغذائية الاستهلاكية.

ويعتبر الأمن الغذائي أولوية ضمن استراتجيات عمل الدول باعتبار الغذاء العنصر الأساسي لحياة الإنسان، فهو توفير الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية صحية كافية وآمنة وذات قيمة غذائية مناسبة، وكذلك ينطوي على توفير الموارد اللازمة من الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على بلد آخر، فالأمن الغذائي قائم على الوفرة والاستقرار وإمكانية الحصول على السلع.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من قصور في أمنها الغذائي، بدليل واقع الواردات الغذائية وكذلك انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بفعل فيروس كورونا، فبرغم أنها تمتلك موارد طبيعية هائلة ومتنوعة من أراضي فلاحية وموارد مائية وتنوع نباتي وحيواني، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي مما جعلها تستنفر مجهوداتها لتحقيق أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي وذلك من خلال تشجيع الزراعة والصناعات الغذائية وغيرها.

إشكالية الدراسة: تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من مشكلة تحقيق أمنها الغذائي كغيرها من الدول، ولمواجهة وتصدي هذه المشكلة سخرت جهودا كبيرة واعتمدت على آليات جديدة في إطار المجهودات المبذولة، ومن هذا المنطلق ولمقاربة الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه تم طرح الإشكالية التالية: **فيما تتمثل أهم متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية: ومن أجل الإحاطة بالإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

ماذا نقصد بالأمن الغذائي؟

إلى أي مدى يساهم الجانب الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي؟

كيف تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي؟

ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- يمثل الأمن الغذائي عنصرا أساسيا تسعى لتوفيره جل الدول.
- لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتم بإتباع سياسات زراعية ناجحة تقوم على الاهتمام بالزراعة.
- تلعب الصناعات الغذائية دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي كونها من القطاعات الأساسية والضرورية.
- تواجه الجزائر تحديات لتحقيق أمنها الغذائي منها تقلبات في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية وانعكاساتها السلبية على الدول المستوردة والجزائر من بين الدول التي تعتمد على توفير احتياجاتها بالاستيراد.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لعدة أسباب من بينها:

- الرغبة الشخصية للباحث في التعرف على الأمن الغذائي في الجزائر؛
- التعرف على الإمكانيات الزراعية للجزائر؛
- محاولة تشخيص الوضع العام للأمن الغذائي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- محاولة تقييم مشكلة الغذاء في الجزائر.
- تشخيص واقع الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر ومدى تحقيقه الأمن الغذائي.
- الوقوف على أهم المتطلبات والاقتراحات لتحقيق الأمن الغذائي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع كونه عنصر أساسي وهام ومن الواجب توفيره بشكل دائم وآمن للجميع في كل الأوقات، حيث يساهم في الحفاظ على صحة الإنسان وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات. كما أنه يقلل من الفقر والتوترات السياسة والاقتصادية المرتبطة بنقص الغذاء.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية :تم دراسة هذا الموضوع على المستوى الجزائر كنموذج؛
- الحدود الزمنية :أنجزت هذه الدراسة في سنة (2000-2022).

منهج الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة ولإثبات أو نفي الفرضيات المدرجة والوصول إلى الأهداف المسطرة، تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر ورصد عوامل محدداته، ومعرفة مدى مساهمة القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مع تحليل الإنتاج الزراعي والحيواني وسبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والوصول إلى متطلبات تحقيق أمنها الغذائي .

هيكل الدراسة:

تضمنت المقدمة إشكالية الدراسة، فرضيات، أسباب، أهداف الدراسة، وكذلك أهمية وحدود والمنهج المتبع، مع صعوبات الدراسة.

قسمت الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي، فالفصل النظري قسم إلى مبحثين تم تناول فيها مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث يتمحور المبحث الأول حول الإطار النظري للأمن الغذائي وبعض المفاهيم المتعلقة به بالإضافة إلى محددات مفهوم الأمن الغذائي. كما تم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ومقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال المبحث الثاني.

أما الجانب التطبيقي فقد تم عرض مدى مساهمة القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وهذا ما جاء في المبحث الأول، بالإضافة إلى سبل تحقيقه من خلال المبحث الثاني.

صعوبات الدراسة: تم مواجهة العديد من الصعوبات خلال فترة الدراسة، ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- قلة المراجع التي تعنى بموضوع الأمن الغذائي؛
- صعوبة الحصول على معلومات وإحصائيات حديثة؛
- التضارب في الإحصائيات اللازمة فيما بين الهيئات والوزارات وكذلك المقالات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للبحث

تمهيد:

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة في كافة الدول، باعتباره من الأساسيات المعيشية فهو مصنف كطريقة فعالة ووسيلة هادفة لمواجهة وتجنب الأزمات والمجاعات الغذائية. كما يعتبر من ابرز المشاكل التي تشغل بال الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية لمعظم بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ورغم كل الجهود المبذولة إلا أن المجاعة في العالم ونقص الغذاء في ارتفاع مستمر، حيث تعدى ذلك وأصبح له انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية. وما يرتبط به من قرارات وتدابير ومسارات تنموية خاصة في الدول النامية والتي تعتبر مستوردا كبيرا للغذاء مما يلزم الدول على إيجاد حلول لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي ومواجهة المعيقات التي تتسبب بتعثر تحقيقه وهذا ما سيتم تناوله من خلال المبحثين التاليين

- المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للأمن الغذائي
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي يجب على المنظمات العالمية المسؤولة على التغذية في العالم الأخذ والاهتمام به لما له من أهمية في نجاح توفير الغذاء، من خلال تحقيق مستوى مرتفع من الأمن الغذائي للمجتمعات في ظل التزايد المستمر لعدد السكان. كما أن الأمن الغذائي يعد مسالة جوهرية ذات أهمية بالغة، أضحى يحتاج إلى توفير الواردات الغذائية بكثرة من اجل سد حاجياتهم وتحقيق الاستقرار والقدرة على النشاط.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي

بدا الاهتمام بالأمن الغذائي في مطلع السبعينات القرن الماضي حيث ظهر في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في جانب الإنتاج وتوفير مخزون الغذاء، وقد اختلف الباحثين الاقتصاديين في إعطاء مفهوم موحد ومحدد للأمن الغذائي وهذا بسبب اختلاف نظرتهم تجاه مشكلة الأمن الغذائي، سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهومه وذلك كما يلي:

أولا- تعريف الأمن الغذائي: للأمن الغذائي العديد من التعاريف نذكرها على النحو التالي:

التعريف الأول: إن الأمن الغذائي لغويا يتضمن مصطلحين مترابطين ببغضها البعض

- الأمن: لغويا يأتي من فهم وسلم وهو الأمن والأمان والأمن ضد الخوف ومنه قوله تعالى: {الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف}.
- الغذاء: لغويا يأتي من كل ما ينمو به الجسم من الطعام والشراب.

" ومنه فهو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والموارد الغذائية بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة من الطعام والشراب والموارد الغذائية اللازمة بالقدر المطلوب الذي يحتاجه الناس ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب في الوقت المناسب أي عند الحاجة إليها مع عدم توقع وقوع نقص الغذاء في المستقبل لذا فقد كفلت الأديان السماوية والإسلام شرعا تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية بحيث يحصل كل فرد في المجتمع على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوفرة وبتأكيد يراعى في ذلك ما يناسب دخل كل فرد."[1]

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، **الأمن الغذائي مفهومه- قياسه- متطلباته**، الطبعة الأولى، آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص09-10.

التعريف الثاني: حسب المنظمة العالمية للصحة (**WHO**) " تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات الإنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء)اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري. "[1]

التعريف الثالث: حسب البنك الدولي(**WB**) " وفقا لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996، يتم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. "[2]

التعريف الرابع: حسب منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس في كل الأوقات والإمكانيات المادية والاجتماعية، والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. "[3]

التعريف الخامس: حسب المنظمة العربية للتنمية للتنمية والزراعة (**AOAD**) " الأمن الغذائي عبارة عن توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية "[4]

التعريف السادس: ينطوي الأمن الغذائي على أربعة أبعاد الإتاحة (availability) والقدرة(affordability) وإمكانية الوصول(accessibility) والسلامة(safety)، فالإتاحة تعني وجود كميات من الغذاء من الإنتاج المحلي أو من الواردات. والقدرة تعني أن تكون أسعار الغذاء ملائمة لدخول الأفراد. أما إمكانية الوصول فتعني أن يكون الغذاء في متناول الناس بحيث يسهل الحصول عليه. والسلامة تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية، بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون الإضرار بالصحة بأي شكل. [5]

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي(الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافية كلية الآداب، المجلد 27، العدد 03+04، (2011)، ص 548.

[2] THE WORLD BANK، WWW.worldbank.org، https://www.worldbank.org/en/home, 17/02/2024، 14:15

[3] شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، **إشكالية الأمن الغذائي في ليبيا قراءة في دور الفاعل الخارجي**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار الثليجي الأغواط، المجلد 07، العدد الأول، 2023، ص237.

[4] بلقلة براهيم، **واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة(2000-2014) ومتطلبات تحقيقه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12، العدد 15، سنة (2016)، ص ص 70-71.

[5] جودة عبد الخالق، كريمة كريم، **الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 33.

من خلال ما سبق ولقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ البقرة 168

ولقوله أيضا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ البقرة 172

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء بجميع أنواعه وبكميات تغطي حاجات الأفراد إليه بشكل مستمر لضمان حياة صحية وسلامة تغذوية، إما أن يكون عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد وهذا مع إمكانية توافق القدرات الشرائية مع دخل كل فرد. وبعبارة أخرى الأمن الغذائي هو الحالة التي يتم فيها توفير جميع الإمدادات الغذائية إما للفرد أو المجتمع بصورة كافية وآمنة بشكل دائم لضمان تلبية احتياجاتهم.

ثانيا- ظهور مفهوم الأمن الغذائي: إن الاحتياجات الأساسية للإنسان منذ وجوده على سطح الأرض هي الغذاء والملبس والمأوى، والغذاء سيد أولويات هاته الاحتياجات، وسعيه في حصيلة والبحث عن الثروات والتملك. هدفه تلبية هذه الحاجة البيولوجية على طول سنوات حياته في العصور السابقة والحاضرة واللاحقة، لان الطعام أول مقومات الحياة وغيابه يؤدي إلى الجوع والموت والفوضى وانعدام الأمن في المجتمع في ظل التحولات الديمغرافية المعاصرة ومشكلات التنمية.

وقد مارس الإنسان الاحتياط وتعلمه من حدوث الأزمات، بعد ظهور وازدهار تخزين الحبوب وتجفيف اللحوم، وصولا إلى خروج دول العالم من حربين عالميتين خلال الفترة 1945-1950 خلفت دمارا ومجاعة، كان الأهم بعدها توفير الكمية الضرورية من الطعام بعد الحرب، ليبدأ الاهتمام بهذا المصطلح، واتضح كمدلول عام 1968 من كتابات عالم الأحياء بجامعة ستانفورد، " بول أريش" بكتابة تحت عنوان " القنبلة السكانية " محذرا من أن النمو السكاني دون كابح سيؤدي إلى مجاعة كبرى في سبعينات القرن، بقوله: " لقد انتهت معركة توفير الغذاء للجميع بالفشل التام، وسيعاني العالم في السبعينات من المجاعات وموت ملايين من البشر جوعا، وذلك على الرغم من أن أي برنامج قد نبدأه اليوم لتفادي ذلك"، ولم يتحقق ما قاله، إلا أن إنتاج الغذاء قد تضاعف ثلاث مرات في الفترة نفسها، وسكان العالم قد تضاعفوا منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. وبرز استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينات أي منذ أزمة الغذاء العالمي -1974 1973 للتحولات السريعة التي شهدها العالم بسبب أزمات سياسية ودولية جعلت من الغذاء والبترول أهم سلعتين استراتيجيين في العالم، حيث انصب مفهوم الأمن الغذائي على نشاطين اقتصاديين هما: المخزون

الاستراتيجي للغذاء والاكتفاء الذاتي، فالمخزون الاستراتيجي هو الطعام المخزون لمجابهة الأزمات الغذائية به، والاكتفاء الذاتي أن يكون للدولة ما يكفي حاجاتها من الطعام إما بالإنتاج أو بالشراء.[1]

ثالثا- خصائص الأمن الغذائي: يتميز الأمن الغذائي بعدد من الخصائص أجمع عليها الخبراء الاقتصاديين في ما يلي:

01- الاكتفاء: وهو القدرة على الإنتاج وتخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها.

02- الاستقلال الذاتي: الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.

03- الثبات: بان تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول إلى الغذاء في حدها الأدنى.

04- الاستمرارية: بان يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن.

05- العدالة: تعني في حدها الأدنى أن تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي.[2]

وعليه فإن تحقيق هذه الخصائص يساهم في بناء نظام غذائي آمن وقوي للفرد والمجتمعات بشكل صحي وفعال.

رابعا- أهمية الأمن الغذائي: للأمن الغذائي أهمية كبيرة يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يحقق الجهد الإنساني الذي يزيد عمليات الإنتاج: إن أهمية الأمن الغذائي تتضح في الاعتماد عليها لتحقيق الجهد الإنساني الذي لا يستطيع الإنسان أن ينتج بدونه، هذا الجهد الإنساني يتمثل في الآتي:

- الجهد العضلي والصحي: هذا الجهد مهم للإنسان ويتأثر بعمليات الأمن الغذائي، إذ إن الجهد العضلي والصحي يعني بناء الجسم وخلوه من الأمراض خاصة الناتجة عن سوء التغذية ويحتاج أكثر ما يحتاج للمواد البروتنية والماء والفيتامينات.

- الجهد الثقافي: وهذا يعني معرفة معنى الأمن الغذائي ومفهومه، كما يعني معرفة الإنتاج الحيواني والنباتي وتأثيرهما في الأمن الغذائي، وكذلك يعني أهم المواد الغذائية للجسم ووظائفها.

- الجهد الحراري: وهذا يعني كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها الإنسان وهذه تنتج عن المواد الغذائية المختلفة، وأهم المواد الغذائية لهذا الجانب هي المواد الكاربوهيدرات.

- ✓ يوفر جو السلامة للعمل والإنتاج وكذلك حركة للمستهلك للأسواق.
- ✓ يحمي المنتجات من الاستيلاء والنهب والتهريب.

---

[1] سالم سلماني، **السيادة والأمن الغذائي(نموذج الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، (2019-2020)، ص 116-117 .

[2] سالم سليماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 168-167.

✓ يمنع التخريب مثل ما يحدث أحيانا في البيئات الأساسية مثل منشآت الري وخزانات المياه والطرق وأجهزة الاتصال وخطوط أنابيب البترول من التفجير.[1]

بصورة شاملة، يظهر أن الأمن الغذائي ذو أهمية كبيرة من ناحية توفير الغذاء الكافي والمتوازن للفرد والمجتمع، وعلاوة عن ذلك يعد الأمن الغذائي أساسيا للحياة الصحية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين مستويات العيش و النمو الاقتصادي وكذلك التقليل من التوترات الاجتماعية والسياسية.

خامسا- مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي: يرتبط الأمن الغذائي بعدة مفاهيم نذكر منها: الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، نقص وسوء التغذية.

1-التبعية الغذائية : التبعية بصفة عامة تعني السيادة المنقوصة على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وتعني التبعية الغذائية عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة. ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة يخف من حدة الوضعية.[2]

ويمكن القول بأن التبعية الغذائية تظهر أهمية كبيرة من حيث التفاعل الاقتصادي بين الدول عن طريق الاستيراد، وهذا لضمان أمن غذائي كاف وعادل على المدى الطويل.

2-الاكتفاء الذاتي: هو قدرة الكائن الحي على مواجهة مشكلاته بالاعتماد على ذاته حصرا، أما في المجال الاقتصادي فيعني السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط، وقد يكون الاكتفاء الذاتي طبيعيا كما في بعض الأقاليم من البلدان المختلفة التي تعيش في ظل اقتصاد الكفاف، أي تعيش على المنتجات التي تنتجها بنفسها من دون التعامل مع العالم الخارجي، أو يكون الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، حين توجد مناطق جغرافية صالحة بطبيعتها لتكون مناطق اكتفاء اقتصادي وفي غني عن الارتباط بالعالم الخارجي.[3]

يتضح مما سبق أن الاكتفاء الذاتي هو الاعتماد التام على الذات دون الحاجة للغير، في تلبية وتوفير جميع الاحتياجات. واقتصاديا هو تحقيق الاستقلالية التامة والاستغناء كليا عن الاستيراد لتلبية هذه الحاجات

---

[1] محمد البشير، محمد عبد الهادي، **الأمن الغذائي المفاهيم القياس والأبعاد**، مجلة الحقيقة، المجلد06، العدد02، جامعة أدرار، (2007)، ص ص 7-8.

[2] سعيدي بختة، **واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير**، Revue d'Economie et de Statistique Appliquee، المجلد 11, العدد 01, 2014، ص 29.

[3] مصطفى عطية جمعة، **الإسلام والتنمية المستدامة تأصيل في ضوء الفقه وأصوله**، shams lil-Nashr wa-al-l'lam، الطبعة الأولى, القاهرة, 2017 ، ص 208.

الأساسية وتفادي أن تكون هذه الدولة عالة على الآخرين، أي على المنتجات التي تنتجها دون التعامل مع العالم الخارجي.

3-الفجوة الغذائية: هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية حيث تعتبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة.

"تقاس الفجوة الغذائية في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية من ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها " ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.
- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

ويتم تحديد فجوة الأمن الغذائي عن طريق الفجوة الفعلية والمعيارية:

- ✓ مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي الذي يستعمل في تحدي الأمن الغذائي الفعلي وهو الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية فإذا كانت الواردات أكثر من الصادرات-النتيجة سالبة- فهنا تكون الفجوة وهذا المؤشر يعتمد على تبادل تجاري غذائي من الجانبين (الاستيراد والتصدير).
- ✓ مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة للاستيراد الغذاء مقارنة للواردات الغذائية وهو الفرق بين قيمة الواردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية فهو يقيس الفجوة الفعلية.[1]

ومنه يمكن القول بأن الفجوة الغذائية هي تلك النسبة التي ما بين معدل إنتاج الغذاء ومعدل استهلاكه، أي عدم تناسب الكميات الغذائية المتوفرة مع عدد السكان، وهذا نتيجة تزايد الاستهلاك السكاني وتراجع الإنتاج المحلي فينجر عنه فارق للقيمة يمثل هذه الأخيرة.

4-نقص وسوء التغذية: يمكن تعريفهم على النحو التالي: نقص التغذية يعني احتواء الغذاء على سعرات حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، ويشكل انتشار نقص التغذية تقديرا للنسبة المئوية من الأفراد من بين السكان الذين يعانون استهلاكيا غير كاف للأغذية. ويجري احتساب هذا المؤشر بالعودة

[1] عبد الحفيظ كينه، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (2020-2021)، ص: 09-10.

إلى السكان، يمثله التوزيع المحتمل لمستويات متناول الطاقة الغذائية اليومية الاعتيادية "لمتوسط الفرد". ويتم تقدير معايير التوزيع باستخدام معلومات متوفرة عن الإمدادات الغذائية الوطنية، وتوزيع استهلاك الأغذية بين الأسر أو الأفراد وعن ميزات السكان التي تحدد متطلبات الطاقة الغذائية. أما سوء التغذية هي حالة تغذوية سيئة ناجمة عن النقص في كمية المغذيات المتناولة وجودتها، أو عن سوء امتصاص الجسم للمغذيات.[1]

الشكل(01): انتشار نقص التغذية في العالم والدول العربية، وعدد من عانوا من نقص التغذية في الدول العربية

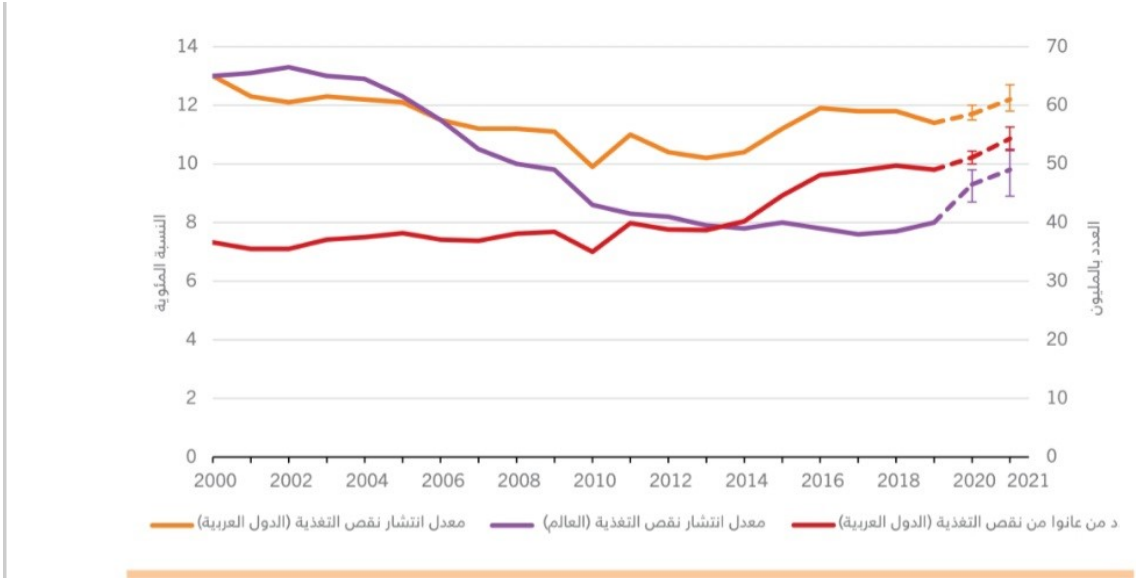

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"القاهرة 2023"،

ويمكن القول بأن نقص التغذية هو عدم تلبية احتياجات الجسم من العناصر الغذائية الأساسية، بينما يشير سوء التغذية إلى حالة عدم توفر الغذاء بشكل كاف أو عدم استهلاكه بشكل صحيح، مما يؤثر سلبا على الصحة والنمو.

5-السيادة الغذائية: عرفت بأنها حق الشعوب والبلدان في تحديد السياسات التي تناسب ظروفها البيئية وخبراتها الموروثة في مجال زراعة الأرض والصيد البحري، وفي إنتاج المحاصيل التي تتوافق مع أذواقها وعاداتها الغذائية، باستعمال طرق الإنتاج والتكنولوجيا التي تختارها دون تدخل أو تمويل مفخخ من الشركات والمنظمات الكبرى، وأن يتم توجيه إنتاجها لتلبية الطلب المحلي بداية بأقرب الأسواق من أجل تخفيض تكاليف النقل. وتتمثل خصائص السيادة الغذائية فيما يلي:

[1] بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، إشكالية **الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي التحديات والحلول**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد01، سنة2023، ص752.

– إعادة العمل بالسيادة القومية والفردية لتحقيق الأمن الغذائي، والتخلص من سيطرة منظمة التجارة العالمية التي تريد فرض سياساتها الغذائية والزراعية التي تخدم بالدرجة الأولى الشركات الكبرى على حساب الفلاحين أصحاب المستثمرات الزراعية الصغيرة.

– يحق لكل بلد تحديد حجم الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي الواجب تحقيقه من مختلف المحاصيل الزراعية الضرورية بحيث لا يضطر للاستيراد.

– عدم إعطاء أولوية التسويق المحلي للسلع المستوردة التي تؤدي إلى تدمير الزراعة المحلية والمزارعين المحليين، والحرص على عدم تحويل الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل موجهة للتصدير.[1]

ومنه فإن السيادة الغذائية يعتمد تحقيقها على تمكين المجتمعات من تحديد والتحكم في سياستها الزراعية والغذائية، بما يعزز الإنتاج المحلي ويقوي القدرة على تلبية احتياجاتها الغذائية، حيث يتطلب ذلك دعما للفلاحين المحليين، وتعزيز التنوع البيولوجي وتقديم حلول لتحقيق التوازن بين الاكتفاء الذاتي والتفاعل الدولي.

6-الحق في الغذاء: " إن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان، وهو على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى مدنية كانت أم سياسية، ولا بد أن تكفلها القوانين المحلية والعالمية" إن الحق في الغذاء هو حق مكرس في القانون الدولي، وقد تم الاعتراف بهذا الحق سنة 2008 كعنصر أساسي من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي والتي نجمت عن ارتفاع أسعار الأغذية، وترجع أسباب هذا الاعتراف إلى سببين رئيسيين وهما:

– لقد أثرت الأزمة تأثيرا غير مناسب على أولئك الذين كانوا معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بالفعل، وهم عادة الأشخاص الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على الغذاء.

– وجود اعتراف واسع النطاق بأنه عندما يتعلق الأمر بالتصدي لأزمة الغذاء، فإن نهج سير الأمور كالمعتاد لا ينجح، ومن اللازم استكمال المناهج التقليدية التي كانت تتناول الأبعاد التقنية لانعدام الأمن الغذائي، من حيث سمته الطارئة وجوانبه الهيكلية على السواء من خلال الاهتمام ببعد إضافي يركز على تعزيز الحق في الغذاء الكافي وإصلاح الحكومة المحلية والعالمية للأمن الغذائي على حد سواء.[2]

---

[1] بوبكير أمال، **دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، القليعة(الجزائر)، (2022) ، ص ص 424-425.

[2] هاجر خلالة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 12، العدد 03، جامعة الحاج لخضر باتنة(الجزائر)، (2015)، ص ص 16-17.

ومنه فإن الحق في الغذاء يعتبر حقا أساسيا للإنسان، حيث يتيح للأفراد الوصول إلى طعام صحي وكاف، ويجب أن يكون هناك توجيهات وجهود دولية لضمان تحقيق هذا الحق وتقديم دعم للفئات الضعيفة اقتصاديا، فالحق في الغذاء من الحقوق الجوهرية لضمان والحفاظ على لكرامة الإنسان.

المطلب الثاني: محددات مفهوم الأمن الغذائي

تعد إشكالية الغذاء وسبل تأمينه أقدم وأهم مشكلة واجهت الإنسان، فالأمن الغذائي له عدة أشكال كما له ركائز وأبعاد قائمة على تحقيقه، بالإضافة إلى العوامل التي تأثر على تحسينه وتعزيزه، سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على محددات الأمن الغذائي وذلك على النحو التالي:

أولا- أشكال الأمن الغذائي إن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، ينطوي على عدة مستويات هي:

1-الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي): يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي. وتعطى نسبة أو درجة الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية معينة، كما يلي:

درجة الاعتماد الذاتي = المتاح للاستهلاك / الإنتاج المحلي × 100%.....(1-1)

ويحدد نصيب الفرد من الغذاء كما يلي:

نصيب الفرد من الغذاء = كمية المواد المنتجة في السنة + الكمية المستوردة أو المخزنة خلال نفس الفترة – الكميات المفقودة خلال النقل أو التخزين أو التي تستعمل علفا أو لأي أغراض غير الاستهلاك البشري / عدد السكان

حصة الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية = تحويل كل المواد الغذائية المتوفرة إلى ما يعادلها من السعرات الحرارية.

وتحسب نسبة المتاح للاستهلاك كما يلي:

المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الوارد – الصادر.....(1-2)

2-الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة دولة ما، على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل نظامي، وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني أن الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وإنما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء، وبطرق اقتصادية

تتميز بالرشاد تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها في حدود ما تملكه من موارد ومقومات.

3-الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري: إذا كانت بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90% مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات (صوص، أعلاف، العلاجات، المنشاة عمالة) فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا.

4-الأمن الغذائي المستدام: إن التحدي يواجه صانع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة.

5-مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي: إلى جانب الأشكال السابقة فإن البنك الدولي يفرق بين مستويين للأمن الغذائي:

- الأمن الغذائي المزمن: يعرف بأنه إنتاج غذاء غير كافي بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.
- الأمن الغذائي العابر: يعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي. [1]

وعليه يمكن القول بأن للأمن الغذائي العديد من المستويات التي تحافظ وتسعى لتحقيقه، إما بإنتاج الغذاء داخل الدولة وتعزيز الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو قدرة الدولة على توفير الغذاء عن طريق الاستيراد.

ثانيا- ركائز الأمن الغذائي: ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على ركائز اعتمدتها الدول لتصنيف الشعوب والحكومات وتقييم السياسات العالمية والوطنية في تحقيق وتوفر الأمن الغذائي من عدمه وهي كما يلي:

1-وفرة السلع الغذائية (توفر الأغذية): تعني وجود كميات الغذاء من الإنتاج المحلي أو من الواردات، فكفاية الغذاء على المستوى الكلي وعلى أساس ثابت هو شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، فإمدادات الطاقة ضرورية للجسم ليعيش الإنسان حياة صحية ونشيطة. شكلت المرحلة الأولى والانطلاقة في توفير السلع الغذائية في بداياتها، لأن الاهتمام كان ينصب على الكم لا النوعية لقوة العرض الذي يفوق الطلب، دون النظر إلى جودة الطعام مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية وصعوبة الوصول إليها.

2-وجود السلع الغذائية في السوق: وهي المرحلة اللاحقة أين يتم توجيه اهتمام الدول إلى النظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازية بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية، لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ثم بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الاستهلاك فالقدرة

[1] فاطمة بكدي، **رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2016، ص ص 45-44-43-42.

على الحصول على الأغذية عنصر هام، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الغذاء، فان الأفراد والأسر والجماعات يحتاجون إلى فرص الحصول عليها في حالة وجودها من الناحية الاقتصادية والمادية والخطوة الأكثر تأثيرا في وجود هاته السلع مباشرة، تشمل نقل الأغذية وتصنيفها أو بيعها كما تشمل للحصول عليها النقود والبذور وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والحيوية وملكية الأراضي ونقل الأغذية إلى الأسواق والحالة الأمنية كلها تؤثر في وجود السلع الغذائية من عدمها بالأسواق.

3-أسعار السلع في متناول المواطنين: وهي المرحلة الأخيرة التي يعتمد فيها التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، أي التعليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني أما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي. ويتم التحكم في الأسعار من طرف (المصارف الخاصة والشركات الكبرى) حيث بالزيادة في معدلات الأسعار والموارد الغذائية، وخاصة في أوقات الأزمات الغذائية مما يستنفذ مصادر الدول في دعم السلع وأسعارها والمحافظة على توازنها بالنسبة لمواطن الشعوب، وهو ما يحكم تبعية الدول ورهنها للعبء المالي الإضافي الذي يرهق خزينة دولهم.[1]

ومنه يمكن القول بأن كل الدول تسعى لتحقيق وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية لضمان السلامة التغذوية وتوفير إمدادات الطاقة الضرورية للجسم ليتمتع الفرد بحياة صحية، مما يجعل الدولة واقفة على وفرة السلع الغذائية مع أسعارها التي يجب أن تكون في متناول الجميع.

ثالثا- أبعاد الأمن الغذائي: للأمن الغذائي عدد من الأبعاد الأساسية وهي:

1-توافر الأغذية: يعد التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكنه غير كاف، كما أنه شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة للأفراد. وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

2-الوصول إلى الغذاء: يعبر عنه أيضا بالحصول على الغذاء، ويستند هذا البعد على ركيزتين هما الوصول الاقتصادي والوصول المادي، يتحدد الوصول الاقتصادي من خلال كل من الدخل المتاح، أسعار الأغذية، توفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، في حين يحدد الوصول المادي من خلال توافر البني

[1] سالم سليماني، **مرجع سبق ذكره**، ص:155-156-157-158 .

الأساسية ونوعيتها بما فيها الطرقات، الموانئ، السكك الحديدية، مرافق تخزين الأغذية، وما إلى ذلك من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل والغابات ومصايد الأسماك وغيرها.

3-الاستقرار: ويعني قدرة الدولة، المجتمع والأفراد على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في نظام السلسلة الغذائية، سواء كانت ناجمة عن الكوارث الطبيعية، كتغير المناخ والزلازل أو تلك التي تكون من صنع الإنسان كالحروب والأزمات الاقتصادية. فحتى يتحقق الأمن الغذائي للأفراد أو الأسر فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون خطر ففقدان الوصول إلى الغذاء، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد التوافر وبعد الوصول إلى الغذاء معا.

4-استخدام الأغذية: ويعني الاستخدام المرضي للغذاء من قبل الأفراد والذي لا يتعارض مع الحفاظ على الصحة ويخلو من مشكلات النظافة كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي ومختلف الخدمات الطبية وغيرها، بمعنى التمتع بنمط غذائي مناسب يعمل على تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية للأفراد، ويحقق حالة من الرفاه التغذوي.

5-صفة الفاعل: أفراد أو مجموعات يتمتعون بقدرة التصرف بشكل مستقل لاختيار ما يأكلونه، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاجها، تجهيزها، وتوزيعها إلى جانب المشاركة في العمليات السياسية التي تحدد النظم الغذائية. وتتطلب حماية صفة الفاعل نظما اجتماعية وسياسية تنهض بهياكل الحكومة التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

6-الاستدامة: ويشمل بعد الاستدامة ممارسات خاصة بالنظم الغذائية والتي تساهم في إعادة تجديد النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل مع مراعاة ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية، رفيع المستوى ومن أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل هذه الأبعاد تحليلا شاملا.[1]

في استنتاجنا حول أبعاد الأمن الغذائي، نجد أن تحقيق هذا الأمان يعد تحديا معقدا يتطلب التركيز على جوانب متعددة، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الطعام من خلال التوافر، وضمان استدامة الإنتاج الغذائي، وتعزيز الاستقرار والاستخدام العادل والفعال للموارد الغذائية. يتعين أيضا تعزيز التوعية حول التغذية السليمة وتكامل الجهود العالمية لضمان أمان غذائي شامل يحقق الصحة والاستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة، سطيف(الجزائر)، المجلد14، العدد01، 2023، ص ص 431-432.

الشكل(02): الأبعاد الستة للأمن الغذائي بحسب تعريفه الحالي

المصدر: تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الأمن الغذائي والتغذية بناء سردية عالمية نحو عام 2030، 2021.

رابعا- العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي: هناك عدة عوامل تؤثر على الأمن الغذائي نذكر أهمها فيما يلي:

1-العوامل الطبيعية والظروف المناخية: يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثرا واضحا بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية التي تتسم بها الدول بحكم موقعها الجغرافي مثل معدلات تساقط الأمطار ودرجات الحرارة وموجات الصقيع. وتعتبر المنتجات الزراعية المعتمدة على الري وتساقط الأمطار الأكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية.

2-المساحات المزروعة وإنتاجها: تؤثر المساحات المزروعة وإنتاجها من المحاصيل على الكميات المعروضة من الغذاء، وهو ما يحدد أسعارها في الأسواق ومدى إتاحتها للأفراد.

3-مستوى دخل الفرد: يمثل مستوى دخل الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، حيث يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانات الحصول عليها بمستويات دخل الأفراد وأسعار السلع الغذائية المعروضة.

4-أسعار المواد الاستهلاكية: تعتبر أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب سلع الغذاء، وتحد من إمكانية حصول المستهلك عليها.

5-توفير مدخلات الإنتاج: تعتبر الأصناف والبذور المحسنة، إضافة إلى الأسمدة والمبيدات والجرارات والآلات الزراعية من العوامل المهمة في رفع إنتاج المواد الزراعية مما يساهم في رفع معدلات إنتاج السلع الغذائية. كما أن عدم التوسع في استخدام الأصناف المحسنة يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض

الإنتاج في الهكتار الواحد، الأمر الذي يقلل من أرباح المزارع من جهة، وعدم قدرتهم على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

6-المساعدات الغذائية: توجد في بعض الدول مناطق ومجموعات سكانية معرضة لنقص الغذاء نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة وموجات الجفاف التي تسبب في تدني الإنتاج من السلع الغذائية وتؤدي بالتالي إلى تدني مستويات دخل الفرد فيها، إضافة إلى عوامل النزوح وعدم الاستقرار نتيجة النزاعات والحروب الأهلية. وتسعى الدول إلى مساعدة تلك المناطق والمجموعات السكانية عن طريق تقديم المعونات الغذائية وتطوير البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتنمية الزراعة فيها.[1]

ومنه نستنتج أن الأمن الغذائي يتأثر بشكل كبير بتداخل مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والعوامل الطبيعية والمناخية وأيضا العوامل الاقتصادية وغيرها، وهذا ما يبرز أهمية هذه العوامل في استدامة وتحسين الأمن الغذائي في مواجهة التحديات المستقبلية.

خامسا- مقومات الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي كان وما يزال غاية الإنسان في كل زمان ومكان، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ بمقومات الأمن الغذائي التي نذكر أهمها فيما يلي:

- تأمين حصول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئات العمر والجنس على ما يلزم لغذائهم بالكم والنوع مع ضمان حد أدنى لاستمرار الحياة في حدود دخلهم،
- إن كميات الغذاء يجب أن تكون كافية لنمو جسم الإنسان وتجديد طاقته وقدرته على العمل؛
- إنتاج الغذاء من خلال العناية بسياسات التنمية الزراعية واتخاذ التدابير التنظيمية والهيكلية والسعرية اللازمة للاستخدام الكفء للمورد الإنتاجية المتاحة؛
- تنظيم الاستهلاك من الناحيتين الكمية والكيفية والأخذ بالأساليب المؤدية إلى تحقيق العدالة في توزيع المواد الغذائية بطريقة تكفل الوفاء بالاحتياجات القائمة للمجتمع؛
- التحكم في العوامل المختلفة المؤثرة على مركز الدولة في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف تيسير تدبير ما يلزم للمواطنين فيها من غذاء، ويقضي هذا الأمر تكوين احتياطي مخزون غذائي وفقا لمعدلات الاستهلاك السائد؛
- تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة. تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية، وبما يضمن حصول السكان على الغذاء في كل الأوقات.[2]

---

[1] سفيان عكرود، **الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد**، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي كلية علوم الإعلام والاتصال, المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر03، (2022)، ص ص 61-62.

[2] سامية بزازي، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد05، العدد02، قالمة(الجزائر)، (2023)، ص 75.

ويمكن القول أن مقومات الأمن الغذائي ترتكز على التفاعل المشترك بين الدولة والمجتمع، بتوفير الغذاء بكميات كافية وجودة عالية وهذا وفقا لدخلهم.

سادسا– المقارنة بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية: يتم إدراج الفرق بينهم في الجدول أدناه

الجدول رقم(01): مقارنة بين الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية.

البيان	الأمن الغذائي	الاكتفاء الذاتي	السيادة الغذائية
مصدر الغذاء	يتم توفير الغذاء من الإنتاج المحلي أو من المعونات الدولية	يتم توفير الغذاء بالاعتماد على القدرات الذاتية فقط	ضرورة إنتاج معظم الغذاء محليا (الاهتمام بالهدف النهائي وأساليب تحقيقه)
الجهة التي تبنت المفهوم	المنظمات التابعة للأمم المتحدة	المنظمات التابعة للأمم المتحدة(البنك الدولي)	منظمة الفلاحين الصغار المناهضة للعولمة
أساليب الزراعة	اعتماد الأنظمة المعدلة جينيا مع عدم الاعتراف بأضرارها	اعتماد البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات المستوردة	زراعة مستدامة تحافظ على البيئة
كيفية الحصول على الغذاء	الدخل هو المؤشر الوحيد للحصول على الغذاء	الحصول على الدخل بالعمل في المستثمرات الفلاحية الكبيرة	الاستفادة من سياسة الإعانات
درجة اندماج الفلاحين في المجتمع	يتحقق الأمن الغذائي دون معرفة عملية الإنتاج	الأولوية في التنمية تمنح للمناطق ذات الأراضي الخصبة وكثيرة تساقط الأمطار	اعتبار الفلاحين منتجين لديهم حقوق
النموذج الاقتصادي	السوق المالي وتحرير	السوق المالي وتحرير	البحث المحلي عن بدائل

	التجارة الخارجية	التجارة الخارجية	للتجارة الخارجية
التسويق	إعطاء الأولوية في التسويق للمنتجات المستوردة	إعطاء الأولوية في التسويق للمنتجات المحلية الموجهة التصدير	إعطاء الأولوية في التسويق للمنتجات المحلية الموجهة للأسواق المحلية

المصدر: زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، (2024).

توجد علاقة طردية بين الأمن وتوفير الغذاء، وتعني هذه العلاقة أن أي تغير في المتغير المستقبل يؤدي إلى تغيير في المتغير التابع له بنفس الاتجاه بالزيادة أو بالنقصان مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها، أي أن كلا المتغيران بنفس الاتجاه.[1]

ويمكن القول بأن الأمن الغذائي يشير إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والمغذي لمواطنيها، في حين يشير الاكتفاء الذاتي إلى قدرة الدولة على إنتاج ما تحتاجه من الغذاء بنفسها دون الحاجة للاعتماد على الواردات، أما السيادة الغذائية تتجاوز الاكتفاء الذاتي حيث تعني قدرة الدولة على التحكم في إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها للغذاء.

[1] زوهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة (2023-2024)، ص 96.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من المواضيع الجديرة بالدراسة والتحليل كونه يتعلق بتوافر المواد اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكان الدولة، باعتباره العنصر الحيوي والمهم في الحياة، وفيما يلي سيتم عرض الأهداف والنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة والوطنية والدولية في هذا الموضوع.

المطلب الأول: دراسات الوطنية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم وأبرز الدراسات المحلية التي سبق وان درست موضوع الدراسة ويمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: مقال لـ د. بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة (2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية، خلال الفترة (1995-2015).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، وكانت الإشكالية على النحو التالي: ما هي المسببات التي تتحكم في نمط واتجاهات الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)؟

حيث أنها تمت دراسة العوامل التي تؤثر في دالة الإنتاج الزراعي والمسببة للفجوة الغذائية إضافة إلى التنبؤ بمسار الأمن الغذائي في المستقبل، إلا أن الإنتاج المحلي لا يزال غير كاف لتلبية الطلب المحلي وخاصة الاستهلاك الواسع النطاق لذلك يتم اللجوء إلى الاستيراد لسد فجوة العجز الغذائي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ضعف إنتاجية الهكتار وضعف إنتاجية العامل رغم التزايد المستمر في المساحات المزروعة والتزايد في استخدام العمالة الزراعية إلى أنها لا تسبب زيادة كبيرة في الإنتاج.
- نقص الأراضي الزراعية المروية يؤثر على مرد ودية الإنتاج وعلى ربح الفلاح وبالتالي على الحافز المادي لتكثيف الإنتاج وهذا بسبب عدم وضع إستراتيجية وطنية للزراعة المروية عبر الوطن.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي ذات الخصوبة العالية وخير مثال سهل متيجة المهدد بالانقراض.
- عدم وضع خطط إنتاجية وطنية تتلاءم والطبيعة المناخية لكل منطقة من مناطق الوطن (غياب الزراعة المتخصصة في المنتوج الواحد ذات الكثافة العالية).
- منافسة المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي بسبب الاستيراد المفرط مما يسبب بهروب أصحاب الاستثمارات الزراعية إلى أنشطة تجارية بدل الإنتاج.

ثانيا: مقال لـ د. نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي (2023)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في الجزائر تحت الإشكالية التالية: ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي؟

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى معظم الدول لتحقيقها، خاصة خلال التحولات الاقتصادية الراهنة وما يطرحه من تحديات ومعيقات، وتم تشخيص الوضع في الجزائر وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي حيث أنها حققت تحسن نسبي طفيف في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ❖ زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية وعدم قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة هذه الزيادة، أدى إلى اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في الجزائر حسب النمط الغذائي السائد كالقمح والذي لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة به 45% نفس الأمر بالنسبة للبقوليات.
- ❖ تعاني الجزائر من عجز تقريبا كلي في إنتاج كل من الزيت والسكر، ويتم اللجوء للخارج باستمرار لسد هذه الفجوة الغذائية.
- ❖ شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 تحسنا بمقدار 4،8 بمبلغ 9،58 بتقدير متوسط وبالتالي لزال دون المستوى المطلوب.
- ❖ شهدت مختلف أبعاد الأمن الغذائي تحسن طفيف باستثناء تدهور القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية .
- ❖ تحسنت جودة الأغذية وسلامتها بشكل طفيف في الجزائر، مدفوعة بتحسن سلامة الأغذية وتوافر المغذيات الدقيقة بشكل أفضل.
- ❖ يعزى التقدم المحرز في ركيزة الاستدامة والتكيف بشكل أساسي إلى التحسينات في إدارة مخاطر الكوارث في ضوء إدخال ممارسات غزو الآفات وتخفيف الأمراض، فضلا عن التنسيق بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث.
- ❖ تحتاج الموارد الطبيعية مثل المياه والمحيطات والأنهار والبحيرات إلى حماية من التلوث، كما يحتاج التنوع البيولوجي إلى الحماية.

ثالثا: مقال لـ د. جناد مباركة(2023)، مجلة نماء للاقتصاد الجديدة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال الإشكالية المطروحة على النحو التالي: ما هو واقع الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؟

حيث أن هذه الدراسة ركزت على موضوع الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالجزائر، وعرض جميع الجهود المبذولة في إطار سعيها لتحقيق السيادة الغذائية وتصدرها لقائمة الدول الإفريقية في مجال الأمن الغذائي لعام (2021).

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كاف ومأمون ومغذ يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم لحياة موفورة النشاط والصحة.
- ❖ للحصول على صورة دقيقة وشاملة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضرورة بمكان تحليل أبعاده تحليلا شاملا والمتمثلة في بعد التوافر، الوصول إلى الغذاء الاستقرار الاستخدام، صفة الفاعل والاستدامة.
- ❖ يتأثر الأمن الغذائي بجملة من العوامل، الديمغرافية منها والسياسية والمناخية وغيرها والتي يمكن أن تكون عائقا حقيقيا في وجه تحقيق الدول للأمن الغذائي لشعوبها.
- ❖ للأمن الغذائي دور كبير في أمن المجتمع واستقراره، حيث يوجد ارتباط وثيق بين الفقر والجوع وفقد الأمن الغذائي، وبين انتشار الجريمة وغياب الأمن والاستقرار.
- ❖ تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتجيا في النظام الغذائي الجزائري مما استدعى الاهتمام بقطاع الزراعة الذي يؤدي بذلك دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.
- ❖ بذلت الجزائر العديد من الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي، والتي تمثلت أساسا في دعم التنمية الزراعية واستحداث العديد من الصيغ التمويلية للأنشطة الفلاحية والريفية،
- ❖ العمل على التأثير في النمط الاستهلاكي للأفراد المبني بصفة أساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الأخرى.
- ❖ زيادة مخصصات الدعم المالي الموجه للقطاع الزراعي وتوزيعه بالطريقة الصحيحة.
- ❖ مواصلة سياسات الدعم لترقية القطاع الزراعي مع القيام بدراسة تقييميه لسياسات الإصلاح السابقة للوقوف على نقاط الضعف فيها وتجنبها ونقاط القوة والقيام بدعمها.

رابعا: مقال لـ د. بركاتي فاتح، معوج عبد الحكيم(2022)، مجلة دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر مع عرض مختلف الإمكانيات المتاحة في الاقتصاد الوطني للوصول إلى وضع غذائي مطمئن في إطار تحقيق الأمن الاقتصادي.

حيث ركزت هذه الدراسة على مصطلح الأمن الغذائي في ظل التغيرات والتطورات باعتباره أحد الركائز ومقومات الأمن الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ يتحقق الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء الصحي والكافي للأفراد متى أرادوا ذلك دون عناء وبأسعار معقولة.
- ❖ إن تشخيص الوضع الحقيقي للأمن الغذائي في اقتصاد ما، يتم على عدة مستويات أهمها المستوى الفردي والمستوى الوطني.
- ❖ تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية، الطاقات البشرية، والموارد المالية ما يجعلها في منأى عن استيراد الغذاء، لكن الواقع عكس ذلك.
- ❖ انتهجت الدولة الجزائرية مجموعة من السياسات في سياق تحقيق هدف الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وإثر ذلك تحققت مجموعة من النتائج لكنها دون المستوى المطلوب.
- ❖ يتمتع الفرد في الجزائر بمستوى غذائي مقبول جدا ولكن الاعتماد على الواردات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة من الانكماش الغذائي مما يهدد الأمن الوطني بشكل عام (الاجتماعي، السياسي....).

خامسا: مقال لـ د. بوشنافة رضا (2019)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، إشكالية تعزيز الأمن الغذائي– دراسة قياسية لمحددات الإنتاج ألفلاحي بالجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالية تعزيز الأمن الغذائي تحت الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي أهم محددات الإنتاج ألفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي بالجزائر؟

وكان الغرض من هذه الدراسة الوصول للاستكشاف القياسي للعلاقة بين حجم الإنتاج ألفلاحي بالجزائر ومختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به،

حيث أن هذه الدراسة ركزت على الإنتاج ألفلاحي بالجزائر، وتطويره لتحقيق التنمية الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي فأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وكذا واردات سلع

التجهيز ألفلاحي بدلالة حجم الإنتاج ألفلاحي، فبرغم من هذه البرامج إلا أنها حققت نتائج مشجعة خلال فترات زمنية (2016-2000).

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ بناءا على نتائج النموذج القياسي المتعددة المقترح لمحددات الإنتاج ألفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2016-2000، والذي بينت نتائجه التقديرية أهمية مساحة الأراضي الزراعية وواردات سلع التجهيز ألفلاحي على زيادة الإنتاج ألفلاحي.
- ❖ النماذج القياسية توفر إطار تحليليا كميا وأداة مساعدة في عمليات التفكير في السياسات، إلا أنها لا تشكل بأي من الأشكال بديلا عن ممارسة التفكير المنطقي في إصدار الأحكام والفصل بين مختلف خيارات السياسة الاقتصادية، وفي هذا السياق قد تكون الحالة الراهنة لوضعية النموذج المتعدد المقدر غير مرضية؛ إذ أنه استبعد كل من متغيرة مخصصات التأمين ألفلاحي وكذا اليد العاملة الفلاحية من التأثير على حجم الإنتاج ألفلاحي، إلا أن تأثيرهما يبقى قائما وهو ما بينه النموذج البسيط.

سادسا: أطروحة دكتوراه لـ بلورغي نادية (2023)، جامعة محمد خيضر بسكرة، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر تحت الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي للمنتج الحليب في الجزائر؟

حيث أن هذه الدراسة ركزت على إيضاح دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لمنتج الحليب وكان هذا من خلال تطور مؤشرات شعبة الحليب باعتباره من المواد الأساسية التي تستهلك بشكل كبير وواسع، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المتحكمة في تحقيق الأمن الغذائي للحليب في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ ممارسة الطرق التقليدية لتربية الأبقار في الجزائر بعدد محدود بـ 4 أو 6 أبقار على الأكثر وتمركزها في الأسر التي تقطن الأرياف وبالتالي نقص المهارات الفنية والإرشادات بين المربيين في إدارة القطيع، بالإضافة لنقص الخرجات ميدانية الأعوان المصالح الفلاحية والبيطريين لتقديم النصح والإرشاد ومعاينة القطيع من مختلف الأمراض.
- ❖ غياب عملية الترقيم الدائم للأبقار في ولايات الوطن، وبالتالي لا يمكن تحديد العدد الحقيقي لسلالات المحلية والمستوردة والمهجنة وقدرت إنتاجياتهم.

- عدم وجود مشاتل ومراكز الهندسة الوراثية للعجول لإعادة تكوين سلالات هجينة من أجل الرفع ي إنتاج الأبقار، بالإضافة للقصور التقني وقلة استخدام البحوث العلمية لأجل إدارة تربية الماشية الصحية، بالإضافة للقيود مالية، وقيود أخرى تنظيمية.
- مناخ البلاد شبه جاف وقلة الموارد المائية التي لا تسمح بإنتاج وفير للأعشاب الخضراء والأعلاف.
- عدم قدرة مربي الأبقار على التسويق منتجاتهم بهامش ربح يغطي تكاليف الإنتاج ويساهم في تطوير الشعبة التي تغرق في عشوائية التسيير، والتصريح بأرقام إنتاج خاطئة وعدم تحمل كل طرف مسؤولياته.
- تشكل الظروف المناخية المائية عاملا مقيد في تطوير مزارع الأبقار، إذ يؤثر هذا العائق الطبيعي على مستوى إنتاج العلف الطبيعي الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: الدراسات الدولية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات الدولية سبق وان درست موضوع الدراسة، ويمكن توضيح أبرزها في ما يلي:

أولا: مقال لـ د. الهادي أحمد الدوم أدم، 2016، مجلة العلوم الاقتصادية، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من(2014-2001).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان وكانت مشكلة الدراسة تتبلور حول وجود فجوة غذائية كبيرة نتيجة لقلة الإنتاج المحلي وزيادة استهلاك القمح نسبة لتغير النمط الاستهلاكي لغالبية السكان.

حيث أنها عالجت تحديد أثر زيادة المساحات المزروعة قمحا على زيادة الإنتاج منه، وكذلك معرفة مدى تأثير الزيادة في الإنتاج على تحقيق الأمن الغذائي في السودان، والتحقق من معنوية متغيري التقنيات الحديثة وأعداد السكان ومدى تأثيرهما في كمية المعروض من القمح.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- من خلال نتائج التقدير الخاصة بنموذج الدراسة أن معامل المساحات المزروعة قمح(0،647) موجب وهو يتفق مع فرضية الدراسة أن هناك تأثير ايجابي على كمية الإنتاج أي زيادة المساحات المزروعة(التوسع الأفقي) تؤدي إلى زيادة الكميات الإنتاجية (التوسع رأسي) وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح بدورها تحقق الأمن الغذائي.
- وجدت الدراسة أن العلاقة بين الإنتاج من القمح والمساحات المزروعة منه والتقنيات الحديثة والسكان ذات معنوية وقوة تفسيرية كبيرة، حيث بلغ مقدار الارتباط 78% مما يعني أهمية التوسع الأفقي في وحدات

المساحة الزراعية خاصة في ظل التقنيات الزراعية الحديثة و الآلات التي تمتاز بسرعة الإنجاز بدلا من النظم التقليدية، كما أثبتت الدراسة أن للتقنيات والسكان أثر ضعيف جدا من خلال عدم معنوياتهما في النموذج، أي لهما تأثير ضعيف على الإنتاج وهذا يختلف مع الفرضيتين الثانية والثالثة للدراسة.

❖ هناك عوامل أخرى تؤثر على زيادة إنتاج القمح بنسبة 22% وهذه العوامل غير مضمنة في نموذج التقدير الذي تم إجراءه خلال الدراسة، بل عرفت من خلال الفرق بين ارتباط العلاقة بين الإنتاج والمساحات المزروعة والتي بلغت 78%.

ثانيا: مقال لـ د. عادل المهدي، عمر صقر، أحمد صلاح الشافعي(2021)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية، تحت الإشكال المتمثل في مشكلة انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الإستراتيجية وانخفاض مستوى الأمن الغذائي خاصة مع تنامي التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستهدفة حتى وصول عام 2030.

حيث أن قضية الأمن الغذائي من أحد القضايا الرئيسية التي تواجه أغلب دول العالم لاسيما الدول النامية، التي تسعى إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي، فهذه الدراسة عالجت أبعاد الأمن الغذائي وتطور حالته في مصر.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

تحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى الفردي مع اتجاه معدلات التحسن نحو الانخفاض خلال السنوات (2015-2018)، حقق الإنتاج الزراعي معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من كل من الفواكه والخضروات والبيض والنشويات وذلك في الفترة (2000-2018) بينما اتسمت معدلات الاكتفاء الذاتي بالانخفاض المستمر من أبرز المحاصيل، أذا اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تضم كل من القمح والشعير والذرة الشامي والرفيعة والأرز نحو الانخفاض لتصل إلى 45.6% في عام 2018، مقابل من 69% في عام 2000. حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 58.7% إلى 47.2%، كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الذرة من 60.7% إلى 34% خلال نفس الفترة، وتصبح الفجوة الغذائية من الذرة الذي يعد من أهم المحاصيل المستخدمة كعلف للإنتاج الحيواني نحو66%. كما انخفض معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية من 69.7% إلى 29% وبفجوة قدرها 71%.

ثالثا: مقال لـ د. فاتح حركاتي(2021)، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن للفترة(2017-2000) دراسة قياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن تحت الإشكالية الرئيسية الآتية: هل يملك القطاع الزراعي في الأردن القدرة على تأمين احتياجات السكان من الغذاء ومن ثم تحسين الأمن الغذائي؟

حيث تبنت هذه الدراسة مقومات الأمن الغذائي في الأردن، وقياس مؤشرات منتوج القمح لتغطية متطلبات السكان من الغذاء، مما أدى إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي واتساع حجم الفجوة الغذائية واتساع عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ للقطاع الزراعي في الأردن مقومات طبيعية وبشرية معتبرة لكن القصور في استغلالها الأمثل حال دون تحقيق هذا القطاع للنتائج المرجوة منه وعلى رأسها رفع كفائتة وتحسين الأمن الغذائي.
- ❖ محدودية وتذبذب معدلات تساقط الأمطار في الأردن من سنة لأخرى، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الرطوبة في التربة ما نتج عنه تراجع في كل من الثروة النباتية والحيوانية باعتبارهما مقومان هامين للأمن الغذائي.
- ❖ أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن هناك فجوة غذائية في الأردن وهي في توسع مستمر بسبب قصور الإنتاج المحلي عن مواكبة متطلبات السكان، بالإضافة إلى تضاعف استهلاك بعض السلع الأساسية على غرار القمح.
- ❖ نلاحظ أن زيادة الكثافة السكانية نتج عنها آثار سلبية على الأمن الغذائي في الأردن.
- ❖ تراجع المساحات المنزرعة وعدم كفايتها بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن لتأمين حياة أفضل، وتوجههم لقطاعات أخرى كالصناعة والسياحة وإهمالهم للقطاع الزراعي بحيث أن زيادتها قد يساهم في تأمين الأمن الغذائي في الأردن.
- ❖ ارتباط الأردن بالعالم الخارجي في تأمين الغذاء للسكان منه بلدا صافيا مستوردا للغذاء تسبب في ارتفاع فاتورة الغذاء، ما أوقعه في المديونية الخارجية.

رابعا: مقال لـ د. حركاتي فاتح(2022)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية للفترة (2000-2018) دراسة قياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية تحت الإشكال التالي: ما مدى قدرة القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية على تأمين احتياجات السكان من الغذاء والمساهمة في تحسين الأمن الغذائي؟

حيث تناولت هذه الدراسة مقومات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، وكذلك قياس مؤشرات فيها

كونها تستورد ما يزيد عن 80% من احتياجاتها من المنتجات الغذائية الأساسية، وهذا ساهم في تراجع نسب الاكتفاء الغذائي لديها واتساع الفجوة الغذائية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ يتميز مناخ المملكة العربية السعودية بكونه مناخ صحراوي شديد الجفاف والتصحر، ما أثر على المياه السطحية وساهم في ندرتها، حيث أضحت المملكة تعاني من ندرة المورد المائي وهو ما يحول دون تحقيق تنمية زراعية شاملة مما يؤثر سلبا على تحسين أمنها الغذائي.
- ❖ أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك فجوة غذائية في المملكة العربية السعودية وهي في توسع مستمر نتيجة لضعف حجم الإنتاج المحلي، ومن المتوقع أن تستمر بسبب توجه الدولة نحو تحرير هذا القطاع ورفع الدعم المقدم للمزارعين.
- ❖ نلاحظ أن زيادة معدلات نمو السكان نتج عنه آثار سلبية على الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية.
- ❖ عرفت المساحات الزراعية بالمملكة تراجعا مستمرا بسبب تذبذب معدلات تساقط الأمطار مما أدى إلى تعرض الأراضي للتصحر، كما أن التوسع العمراني على حساب هذه الأراضي ساهم في انحسارها وعدم كفايتها، وأن التوسع فيها قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي في المملكة
- ❖ تعتبر التبعية أو ما يطلق عليه مصطلح الارتباط بالعالم الخارجي عقبة أساسية تحول دون تحقيق المملكة العربية السعودية لأمنها الغذائي، خاصة ما تعلق الأمر بمنتوج القمح الذي تظل وارداته عند حدود مرتفعة جدا.

خامسا: مقال لـ د. شمس الهدى نجاح، نسيمه طويل (2023)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، إشكالية الأمن الغذائي في ليبيا قراءة في دور الفاعل الخارجي

هدفت الدراسة إلى التعرف إشكالية الأمن الغذائي في ليبيا قراءة في دور الفاعل الخارجي، تحت الإشكالية الرئيسية التالية: كيف ساهم الفاعل الخارجي في انعدام الأمن الغذائي في ليبيا؟

حيث أن الدراسة رصدت طبيعة تأثير الفاعل الخارجي على الأمن الغذائي في ليبيا، والنزاع التي طال أمدها في ليبيا يعد الفاعل الخارجي سببا في استمرارها، أين أخذت السيادة الوطنية في ليبيا شكلا جديدا يقوم على الدور السلبي للفاعل الخارجي مما ساهم في انعدام الأمن الغذائي نتيجة الأزمات الغذائية المستمرة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ تأثر الفاعل الخارجي على الأمن الغذائي في ليبيا، حيث أن حالة النزاع التي طال أمدها في ليبيا يعد الفاعل الخارجي سببا رئسيا في استمرارها، أين أخذت السيادة الوطنية في ليبيا شكلا جديدا يقوم على الدور السلبي للفاعل الخارجي مما ساهم في انعدام الأمن الغذائي نتيجة الأزمات الغذائية المستمرة.
- ❖ إن التدخلات الدولية الإنسانية في ليبيا بهدف حماية المدنيين، وإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جعلت منها مسرحا للصراعات على المصالح، هذه الأخيرة التي تتعارض والسيادة الوطنية بل إن هذه التدخلات الغرض الرئيسي منها اللعب على وتر المساعدة قصد التأثر على الشأن الداخلي الليبي، وبالتالي التحكم الفعلي فيها داخليا وخارجيا والذي لا يكون إلا بالقضاء على سيادة ليبيا.
- ❖ صاحب التدخل الأجنبي في ليبيا تفاقم كبير في التهديدات الأمنية منها: الهجرة القسرية الفقر والجوع والعوز والحاجة إلى السلع والمواد الغذائية بالإضافة إلى التجارة الغير مشروعة بالبشر والسلع...إلخ وهو ما كان له تأثير مباشر على واقع الأمن الغذائي.
- ❖ أدت الأزمة الاقتصادية العميقة والصراع على الموارد (النفط، الغاز، ومياه البحر الأبيض المتوسط...)، نتيجة الأزمة الأمنية التي ألحقت الدمار بالأراضي الليبية إلى انعدام النظم الزراعية اللازمة، مما أدى إلى حدوث أزمة غذائية وصحية من التصدي لها خاصة في ظل تفشي فيروس كوفيد-19 الذي لا تزال معالمه غير واضحة.

سادسا: DJALAL TEBIB،BOUNAB KAMEL ، (2020)، ECONOMIC AND MANAGMENT RESEARCH JOURNAL، ADAPTATION TO CLIMATE CHANGE AND FOOD SECURITY: CASE STUDY OF INDIA.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكالية الأمن الغذائي في الهند وتكيفها مع المناخ، تحت الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن للتكيف المناسب مع تغيير المناخ أن يضمن الأمن الغذائي؟

حيث أن الدراسة ركزت على كيفية مساهمة ظاهرة المناخ على تحقيق الأمن الغذائي في الهند، حيث يشكل تغيير المناخ تحديا خطيرا لا ينبغي إهماله لأنه يشكل تهديدا خطيرا لرفاهية البشر، ويعد الأمن الغذائي قضية حساسة ينبغي الحفاظ عليها بشكل جيد إما كانت على المدى القصير أو الطويل.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ ينبغي اتخاذ تدابير مهمة مثل التكيف الزراعي لضمان الأمن الغذائي، وبعبرات أبسط ينصح المزارعون بتعديل أساليبهم وتقنياتهم لتتلاءم مع المناخ الجديد ظروف زيادة إنتاج الغذاء.
- ❖ يجب مراقبة المبادرات والخطط ودعمها، تكون الإجراءات وخطط التكيف أكثر فعالية عندما يتم استخدامها على نطاق واسع وبطريقة منظمة.
- ❖ يتعين على العالم أن يولي مزيدا من الاهتمام بالزراعة التي تعتبر قطاعا حيويا على سبيل المثال يمكن للتكنولوجيا الزراعية أن توفر للبشرية حلولا لمواجهة التحديات، فلقد أصبح من الواضح تقنيات الزراعة التقليدية المستخدمة في عشرات البلدان غير قادرة على مواكبة الظروف والاحتياجات الفعلية.
- ❖ ينبغي أن يكون هناك وعي مستمر وتعزيز لأنماط الحياة الصديقة للمناخ، ويجب توعية الناس بالخطر الذي يشكله تغيير المناخ، بالإضافة إلى حقيقة أنهم يستطعون المساعدة من خلال تغيير بعض عاداتهم مثل استخدام المنتجات المعاد تدويرها والموارد الداعمة للبيئة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية تم استخلاص بعض اوجه التشابه والاختلاف:

أولا: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي:

- اعتمدت أغلبية الدراسات السابقة والدراسة الحالية على أهمية تحقيق الأمن الغذائي.
- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الوطنية في الحدود المكانية.
- تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الأمن الغذائي في الجزائر وذلك ما يتشابه مع الدراسات الوطنية.
- اعتمدت أغلبية الدراسات السابقة والدراسات الحالية على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.
- أغلب الدراسات ركزت على الجانب الزراعي والإنتاج ألفلاحي.
- أغلب الدراسات ركزت على مؤشرات الأمن الغذائي.

- **ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ما يلي:

- تختلف الدراسة الحالة عن الدراسات السابقة الدولية في الحدود المكانية.

- نلاحظ أن كل دراسة عالجت جانب معين من موضوع الأمن الغذائي.

- **ثالثا: الإضافة التي قدمتها دراستنا**

- الإضافة المقدمة من خلال دراستنا تتمثل فيما يلي:

- إدراج عدة مفاهيم ذات صلة بموضوع الأمن الغذائي.

- التركيز على الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية.

- دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر والتركيز على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.

- دراسة المعوقات التي تواجه مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

خلاصــة الفصـل الأول:

تم التطرق من خلال هذا الفصل حول الإطار ألمفاهيمي لمتغير الدراسة والمتمثل في الأمن الغذائي، حيث تبين من خلال هذا الفصل أن الأمن الغذائي من المصطلحات الحديثة التي حظيت باهتمام العديد من الدول في الآونة الأخيرة، لما له من أهمية بالغة في ضمان الغذاء وتعزيز المستوى المعيشي للأفراد المجتمعات.

كما تمت الإشارة أيضا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي والتي لها صله كبيرة به، وتمت الإحاطة حول بعض العناصر الأساسية واللازمة لضمان تحقيقه وهو الهدف التي تسعى جل الدول إليه.

الفصل الثاني:

واقع الأمن

الغذائي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، والجزائر من بين هذه الدول التي عانت ولا تزال من مشكلة عدم القدرة في تحقيق الأمن الغذائي، لذا وجب عليهم السعي للتخفيف من التبعية اتجاه الخارج خاصة فيما يتعلق بتحقيق أمنها الغذائي.

وتعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية في الجزائر حيث تحتل مكانة بالغة الأهمية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة أو من حيث معدل الإنتاج، كما تجلى الاهتمام بقضية الأمن الغذائي من خلال السياسات وبرامج لتحسين الإنتاج الزراعي مع توفير السلع الغذائية والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المبحثين التالين:

- **المبحث الأول: الأمن الغذائي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**

المبحث الأول: مدى مساهمة القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أصبح الاهتمام بقضايا الغذاء والأمن الغذائي يحظى بمكانة خاصة، إما على المستوى الدولي أو الإقليمي. كما دفعت أزمة الغذاء العديد من الدول في العالم وفي مقدمتها الجزائر، إلى الاهتمام بقطاع الزراعي من أجل توفير الاحتياجات من الأغذية والتقليص من الواردات وكذلك المحافظة على أسعار السلع الغذائية، فالسياسات الزراعية في الجزائر تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية الزراعية سعيا إلى تحقيق أمنها الغذائي.

المطلب الأول: واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر

يحظى قطاع الفلاحة باهتمام متزايد من قبل الدولة الجزائرية وهذا نظرا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بمساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وكذلك توفير اليد العاملة والاحتياجات الغذائية للسكان.

أولا- مقومات القطاع ألفلاحي في الجزائر في ظل توجه الدولة الجزائرية لتطبيق إستراتيجية اقتصادية تهدف إلى تنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، ما جعل كل الأنظار تتجه نحو قطاع الفلاحة لما يتوفر عليه من إمكانيات ومقومات أساسية من موارد طبيعية وبشرية هائلة ونستعرض فيما يلي أهم هذه المقومات

1-الموارد الطبيعية: تحوز الجزائر زيادة على موقعها الجغرافي الإستراتيجي على إمكانات وموارد كبيرة وفي ما يلي سنعرض أهم هذه الموارد:

الأراضي الزراعية في الجزائر: تقدرا لمساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر بـ 2.381.741.00 مليون م^2. تقسم كما يلي:

- المساحة الإجمالية الزراعية: تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ 43 مليون هكتار، ما يعادل 18% من المساحة الإجمالية.
- المساحة الزراعية المستعملة: تقدر المساحة الزراعية المستعملة في الزراعة بـ 8.5 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.
- المراعي: وهي الأرض التي يتم استخدامها لرعي الحيوانات وهي تمتد على مساحة قدرها 32.91 مليون هكتار وتمثل نسبة 13% من المساحة الإجمالية.

- أراضي زراعية غير منتجة: وتشمل المباني، الساحات، المزارع، المسارات، القنوات والوديان، وتقدر بـ 2.036.089 هكتار أي ما نسبته 4.7% من المساحة الإجمالية.1

2-الموارد المائية: تقسم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية

الموارد المطرية: تعتبر الأمطار المصدر الأساسي الأول للمياه في الجزائر، فهي المكون الرئيس للمياه الجوفية عبر ألاف السنين، ومقدار الأمطار يختلف من مكان إلى أخر على سطح الكرة الأرضية حسب مناخ المنطقة وخطوط العرض والطول لها، كما أنها تختلف من عام لأخر في نفس المنطقة تبعا للظروف المناخية وحالة الطقس المتباينة، والأمطار لا يتحكم الإنسان بها سواء في توقيت تساقطها أو كمياتها فهي هبة من الله سبحانه وتعالى، مع معدل تبخر شديد الارتفاع مما يسفر عن نظام مائي معقد فإن تساقط الأمطار فيها يكون على مدى حوالي 100 يوم في السنة كحد أقصى، وفي بعض الأحيان قد يزيد معدل السقوط عن 100 ملم في أقل من يوم واحد. فمتوسط كميات الأمطار المتساقطة سنويا في الجزائر تقدر 12.4مليار م^3/السنة، إلا أن نسبة 85% منها تتعرض إلى ظاهرة التبخر، وتشكل النسبة المتبقية والمقدرة بـ 15% من الموارد المائية المتاحة. [2]

المياه الجوفية: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشآت المائية الكبرى كمية المياه الجوفية بحوالي 7 مليار م^3، وهو الحجم القابل للاستغلال. وتنقسم الخزانات المائية الجوفية في الجزائر إلى نوعين رئيسيين:

- خزانات الشمال: وهي ذات موارد متجددة وتقدر مواردها بحوالي 2 مليار م^2؛
- الأحواض الصحراوية: وهي التي تحتوي موارد مائية غير متجددة وتقدر كمية المياه الممكن استغلالها بحوالي 5 مليار م^3.

المياه السطحية: تمثل الموارد المائية السطحية 65% من إجمالي الموارد المائية بالجزائر، ممثلة بالمجاري المجتمعة في شكل أنهار وأودية يرتفع منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج وتعتبر الأحواض الشمالية التابعة للبحر المتوسط من أهم الأحواض المائية السطحية، حيث إن مواردها تقدر بـ 10 مليار م^3، أي ما يقارب 90% من إجمالي الموارد المائية السطحية. 3

---

[1] معزوزي إدريس، بن خزناجي أمينة، **دور القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد02 ، 2023، ص 198.

[2] موساوي حمزة، **الأمن المائي الجزائري في ظل المتغيرات الطبيعية وغير طبيعية "وضعية الموارد المائية العذبة في الجزائر في ظل مختلف المتغيرات"**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد09 ، العدد01 ، 2023، ص ص 576-577.

[3] الطاهر مساعدية، الطيب الوافي، **واقع ومستقبل الأمن المائي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية, المجلد 09، العدد01، جامعة أم البواقي، 2022، ص 70.

المياه المعالجة: تم اعتماد برامج تتعلق بتقنية المياه المستعملة، حوالي 600 مليون م3 أي ما يعادل طاقة إنتاج 10 سدود من المياه غير الصالحة للشرب عبر الوطن، لا يتعدى حجم استغلالها 20% بسبب عدم توفر مرافق الصرف الصحي لجميع التجمعات السكانية الصغيرة في الريف والمدن، منها 500 مليون متر م^3 في الشمال وستتجاوز هذه الكمية 1150 مليون م^3 في آفاق 2020. غير أن المحطات المختصة بتقنية ومعالجة المياه لا تعمل منها إلا حوالي الثلث بقدرة معالجة 182ألف م^3 اليوم مقابل طاقة إجمالية تقدر بـ 422 ألف م^3/ اليوم.[1]

3-المورد البشري: يعد العنصر البشري المؤهل عامل رئيسي في تطوير الفلاحة، والجزائر تزخر بطاقات هائلة مع وجود أكثر من 11مليون شخص يعيشون في الريف، أي ما نسبته 26% من مجموع السكان و70%منهم دون سن 30 سنة، رغم أن لقطاع الفلاحة النصيب الأقل من اليد العاملة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها الهجرة من الريف إلى المدينة سعيا من أجل حياة أفضل، زيادة عن اتسام الفلاحة بالموسمية والتذبذب ما جعل الكثير من الشباب يعزفون عنها.[2]

ثانيا- السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع وذلك بإطلاق مجموعة من البرامج مع إصدار مجموع من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع سنتناولها فيما يلي:

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004): يهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي ويتمحور حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي، في المناطق الجافة، والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح أنشطة ملائمة.
- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حاليا بـ 8 مليون هكتار) باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع ألفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600.000 هكتار.

2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2005-2008): هو مخطط وضعته الحكومة بإضافة التنمية الريفية للتنمية الفلاحية قصد تحقيق توازن في التنمية تشمل الريف والمدينة ويرتكز:

---

[1] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، إشكالية **الموارد المائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 03، العدد 04، 2016، ص ص 139-140.

[2] معزوزي إدريس، بن خزناجي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-200.

- تحسين ظروف ممارسة النشاط ألفلاحي والغابي والرعوي.
- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلاليات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

3-إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014): هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، باعتماد الدعائم الثلاثة والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي وهي التجديد ألفلاحي والتجديد الريفي ودعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين، وكان الهدف المؤمل تحقيقه خلال الفترة 2009-2014 هو جعل قطاع الفلاحة يتحرر تدريجيا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار وبلوغ نسبة مستقرة من النمو السنوي تقدر بـ 8% وتحسين الأمن الغذائي للبلاد والقيام بأولى الخطوات نحو تصدير منتوجات ذات جودة وبكيفية منظمة والمساهمة في استحداث مناصب شغل. وبهدف إنشاء مناصب شغل تمت المصادقة من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فيفري 2011. على مجموعة من المقترحات وهي كالتالي:

- إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية.
- قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة؛ وقرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة مع توسيع القرض الايجاري لتدعيم مكننة وعصرنه الفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.[1]

المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي في الجزائر

إن قياس الأمن الغذائي في الجزائر يشمل تقييم الوصول الجسدي والاقتصادي إلى الطعام، وكذلك متابعة جودة وسلامة المواد الغذائية حيث يتضمن تحليل معدلات الجوع ونقص التغذية ومراقبة سلامة الأغذية ومستويات الفقر، فالجهات المعنية تستخدم مؤشرات مثل مؤشر توافر الأغذية ومؤشر الوصول إلى الغذاء ومؤشر استخدامه لتقدير الحالة الغذائية وتحديد الإجراءات الضرورية لتعزيز الأمن الغذائي ويما يلي سنتطرق لشرحها:

1- مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر: يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء على النحو الآتي:

[1] محمد الفضل يحياوي، عمر يحياوي، **إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد03 ، العدد 01، 2020، ص ص 15-16.

1-1- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (%): هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأغذية التي بإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب المحلي. وبالنسبة للجزائر نلاحظ من خلال الشكل () أدناه أن نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية عرف تطورا بحوالي 20% من خلال العشرين سنة السابقة بالانتقال من 123% إلى 146% خلال الفترة (2000-2018) وهذا يعني أنه إذا كان هناك مشكل انعدام الأمن في الجزائر فإن سببه حتما ليس في كمية الإمدادات الغذائية لأن المتوفر من الغذاء يفوق حجم الحاجات الغذائية وهو في تصاعد مستمر.

الشكل رقم (03): متوسط كفاية الإمدادات الغذائية(%)

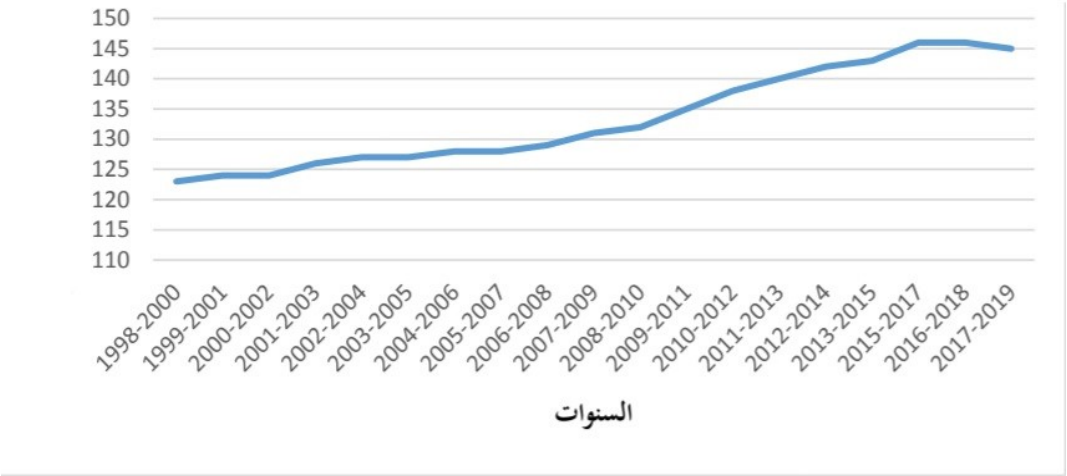

المصدر: بوبكير أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، القليعة (الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 2022.

1-2- متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد: يوضح الشكل (03) أدناه أن هناك نمو في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) يقدر بحوالي 0.68% حيث ارتفع في الفترة (2010-2016) ثم عاد للانخفاض مجددا بعد ذلك، حيث يعد متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع دول مجاورة مثل المغرب ومصر، لكن مقارنة مع دول أخرى مثل فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا، وفي البرازيل يتجاوز 400 دولار.

الشكل رقم (04): متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بـ $ الدولي سنة 2004-2006)

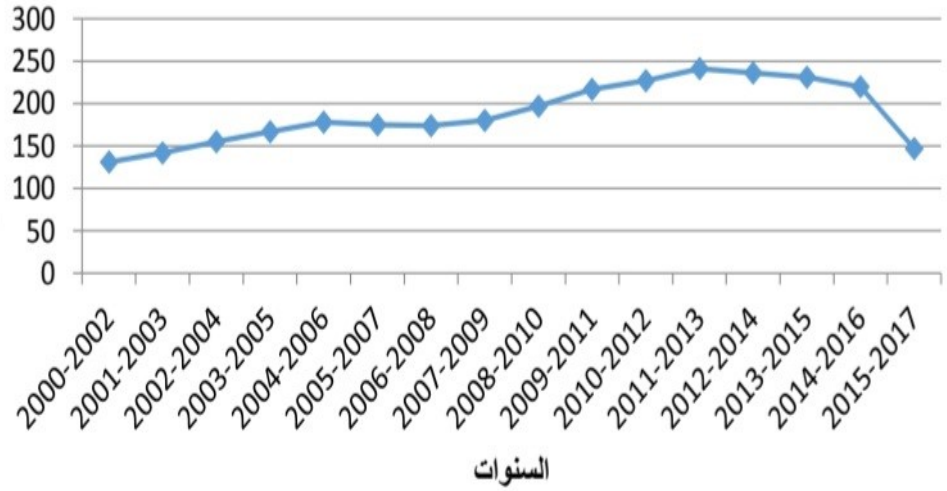

المصدر: بوبكير أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، القليعة(الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 2022.

1-3- متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية: لم يتغير متوسط نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات كثيرا وظل يتجاوز النصف 58% خلال الفترة (1999-2017)، كما عرف متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة بالانتقال من 67غ/للفرد/اليوم إلى 92غ/للفرد/اليوم، أما متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من البروتين الحيواني التي يعبر عنها بالـ غ/الفرد/اليوم عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1998-2017) بالانتقال من 18 إلى حوالي 25غ/الفرد/اليوم ما يمثل نمو سنوي يقدر بـ 1.86%.

الشكل رقم(05): متوسط حصة الإمدادات الغذائية من الطاقة من أصل نباتي والبروتين الحيواني

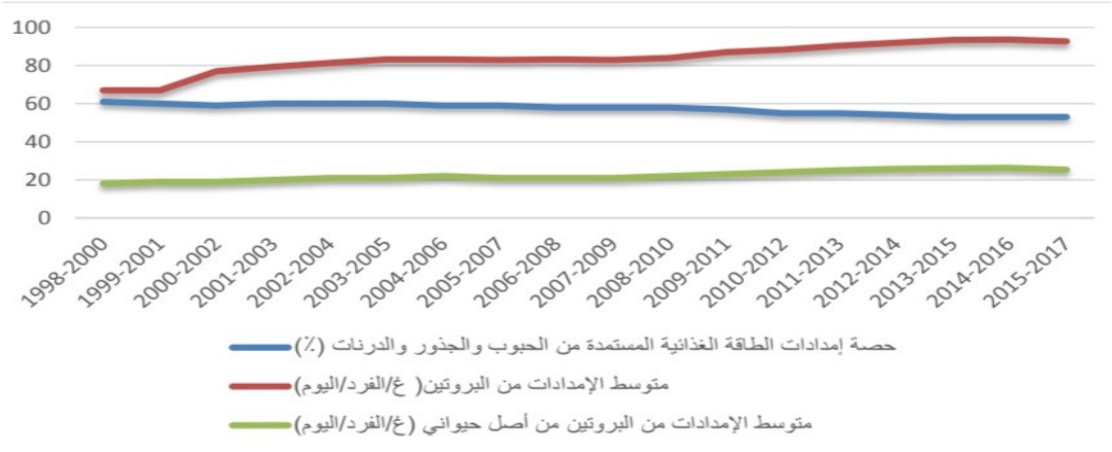

المصدر: بوبكير أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، القليعة(الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 2022.

2- مؤشر الوصول إلى الغذاء: نقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء، هي كثافة شبكة الطرق وكثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المتوفرة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0.2 كم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كم² و 4.8 كم من الطرق لكل 100 كم². هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 2.3 كم لكل 100 كم² في تونس، 0.5 كم في مصر و0.5 كم في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق 11.9 كم في تونس، 13.7 كم في مصر و13.1 كم في المغرب).

3- مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية: إن مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات، وتظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة(بين 7.7% و13.4% خلال الفترة 1998-2014) والسبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها. فيما يخص مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات، نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع خلال الفترة (1998-2007) انتقلت من 15% إلى 8%، ثم عادت هذه القيمة للارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2017 (24%) بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج، وارتفاع درجة ارتباط الجزائر بتغيرات السوق الدولية وتأثرها بالصدمات التي تحدث في الخارج. من جهة أخرى نجد أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب كبيرة جدا تتجاوز في المتوسط 73.83% خلال الفترة (1998-2017).

4- مؤشر استخدام الأغذية: تجاورت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية 93% خلال الفترة (1998-2017) فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17.7% سنة 2017، هذان عنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه والاهتمام بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض.[1]

[1] قويسي مبروك، بن موسى كمال، **تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص 141-142.

المطلب الثالث: الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر

يعتبر الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني جزءا هاما من الأمن الغذائي حيث يلعبان دورا حيويا في توفير الغذاء للسكان وضمان استقرار إمداداتهم الغذائية، ويعكس تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني قوة الاقتصاد الزراعي أي يسهم في تحقيق استقرار وتوازن وتعزيز الأمن الغذائي ويقوي قدرة الدولة على التأقلم مع التحديات البيئية.

أولا- الإنتاج الزراعي في الجزائر إن أهم ما يميز الإنتاج النباتي في الجزائر أنه متنوع يشمل العديد من الأصناف النباتية وهذا راجع لتعدد التضاريس الجغرافية، واتساع الرقعة المخصصة للزراعة ووفرة الموارد المائية وهذا أدى إلى تطور الإنتاج الزراعي بفضل البرامج والسياسات الزراعية التنموية التي انتهجتها الجزائر في فترة الانتعاش الاقتصادي.

1- إنتاج وإنتاجية الحبوب: إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب في الجزائر هو الضعف المسجل في الكمية وركود المساحات المزروعة مع تذبذب كبير في مستويات الإنتاج بالرغم من جهود التكثيف والتطوير، مما يبقيه عاجزا على تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول المستورد للحبوب في العالم، بنسبة استهلاك فردي يقدر في المتوسط 220 كلغ سنويا، كما تمثل الحبوب 50% من الميزانية الكلية المخصصة للغذاء، حيث يقدر الطلب الوطني على الحبوب بـ 7.5 مليون سنويا، وهو بذلك لا يغطي سوى 25% من الاحتياجات الوطنية ويتميز إنتاج محاصيل الحبوب بالتذبذب الحاد، مما يشير إلى ضعف التحكم في التقنيات الزراعية من جهة وإلى التغيرات المناخية من جهة أخرى.

1-1- المساحة المخصصة لزراعة الحبوب: يحتل محصول الحبوب المرتبة الأولى من حيث الزراعة الكلية، حيث تقدر حجم المساحات الزراعية في الجزائر بـ 8.5 مليون هكتار[3]، ففي الشكل أدناه يوضح لنا تطور المساحة الزراعية المخصصة لمحاصيل الحبوب ي الجزائر:

الشكل رقم (06): تطور المساحة المزروعة للحبوب في الجزائر (الوحدة: هكتار).

المصدر: مبروك إبراهيم، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2020)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2024.

وإن إنتاج الحبوب في الجزائر مرهون بالتغيرات المناخية وخاصة تساقط الأمطار والشكل الموالي يوضح كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر من 1980 إلى 2020:

الشكل رقم(07): كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر (الوحدة: ملم).

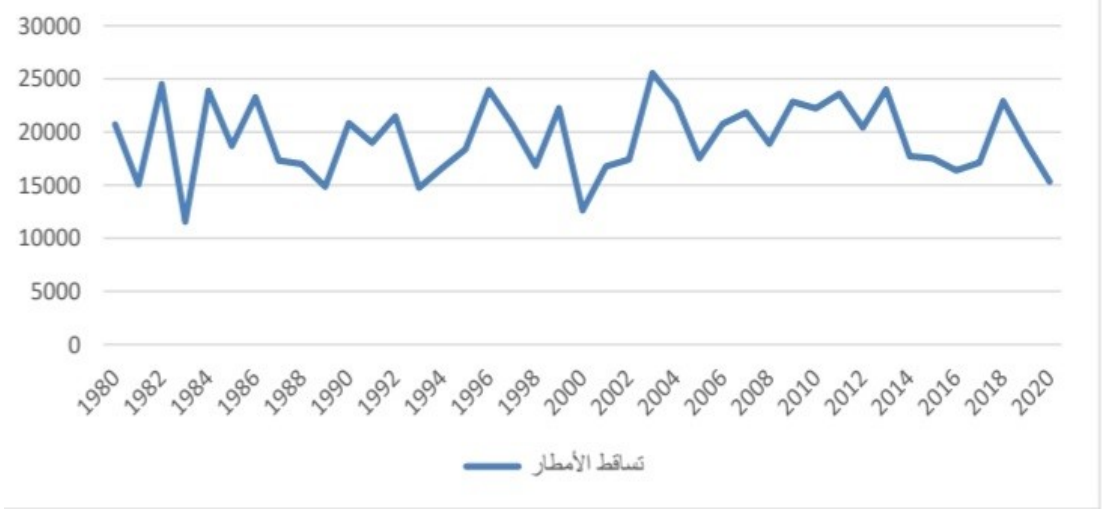

المصدر: مبروك إبراهيم، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2020)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2024.

1–2– إنتاج الحبوب في الجزائر: تشكل الحبوب من أهم المنتجات الغذائية في الجزائر، لما تحتله من مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج والمساحات الزراعية المخصصة لها، ولتكوين صورة عن تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1980–2020). من خلال الشكل أدناه يتضح أن كميات إنتاج الحبوب عرفت عدة تذبذبات متأرجح بين الانخفاض والارتفاع وعدم الانتظام من خلال الكمية المنتجة وهذا راجع للتأثر بالتغيرات المناخية وخاصة تساقط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وقد سجلت كميات الإنتاج من محاصيل الحبوب سنة 1980 حوالي 2419074 طن لتتجه إلى الانخفاض المستمر إلى غاية سنة 1983 أين بلغت 1290834 طن، ثم شهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل الإنتاج 1996 إلى 4901678 طن ثم انخفض إلى أدنى مستوى له سنة 1997 ليصل إلى 870017 طن، وشهدت الفترة من 1998–2008 تذبذبا في الإنتاج، ليرتفع في سنة 2009 إلى حوالي 5253472 طن ويحافظ على مستوى شبه مستقر في الفترة من 2009 إلى غاية 2018 والتي شهدت مستوى قياسي قدر بـ 6066235 طن وهو أحسن مستوى إنتاج لم تصل له الجزائر من قبل فترة الدراسة، أما سنتي 2019 و 2020 فنلاحظ أن هناك انخفاض طفيف في إنتاج الحبوب وهذا

راجع إلى انخفاض تساقط الأمطار خلال هذه الفترة وما انعكس سلبا على كميات إنتاج من هذه المحاصيل، وإلى سوء استخدام الأسمدة الكيميائية بطريقة علمية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج[1].

الشكل رقم (08): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (الوحدة: طن).

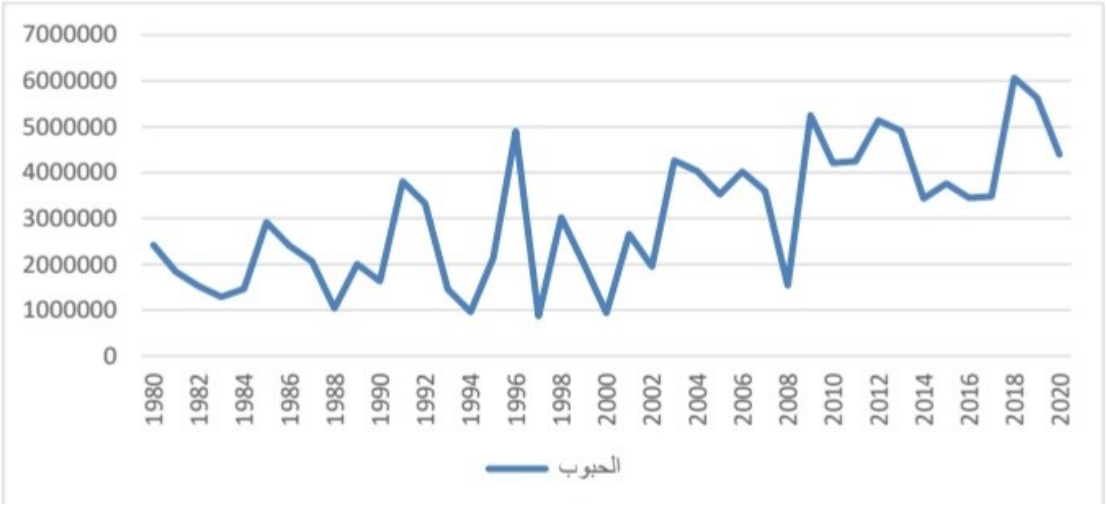

المصدر: مبروك إبراهيم، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2020)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2024.

2- إنتاج وإنتاجية الخضر: تتميز الجزائر بتنوع طبيعي ومناخي يسهم في إنتاج وإنتاجية الخضر، حيث تشمل الأراضي الخصبة والموارد المائية يعتبر القطاع الزراعي جزءا أساسيا من الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وهو يشهد جهودا مستمرة لتحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل من خلال تطوير البنية التحتية الزراعية.

2-1- المساحة المخصصة لزراعة الخضر: عرفت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل تذبذب من سنة لأخرى متأثرة بمجموعة عوامل مناخية وأمنية جراء النزوح الريفي طيلة التسعينات. المساحة بدأت تعرف اتجاها تصاعديا ابتداء من العام 2000 نظرا لزيادة في الطلب على المنتوجات نظرا للنمو السكاني الذي عرفته الجزائر، فقد سجلت في العام 1970 حوالي 108000 هكتار، وفي العام 1990 بما يعادل 260000 هكتار و 490000 هكتار في عام 2016، معدل الزيادة بين عام 1970 و2016 يقدر بـ 3.6%.

[1] مبروك إبراهيم، **واقع إنتاج الحبوب في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2020)**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، (2024)، ص ص 133–134–135.

جدول رقم (02): الأراضي المخصصة للخضر من الأراضي القابلة للزراعة(%).

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	3,67	3,22	5,72	6,6

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990–2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

الأهمية النسبية لهذا الفرع تتجلى في نسبة الأرض المخصصة له إذ بلغت 1.73% عام 1970 لترتفع إلى 4.26% عام 1990 و 6.57% لعام 2016.

2–2– تطور الإنتاج للخضر: تضاعف المستوى الإنتاجي كما هو موضح أدناه في التمثيل البياني الذي يبين متوسط إنتاج الخضر، حيث نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في المستوى الإنتاجي، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة ما بين متوسط الإنتاج للمواسم 1990–1991 والموسم 2019–2020 قدرت بـ 115.15%.

الشكل رقم(09): تطور الإنتاج للخضر 1990–2020. الوحدة: قنطار

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990–2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

بخصوص الإنتاج السنوي، فهو بدوره قد عرفت تذبذبا مماثلا وقد كان معتبرا خلال الفترة 2000 و 2005، ثم استمر في الارتفاع ليسجل في العام 2010 ما يعادل 86404430 قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 18.6% مقارنة بعام 2009 وبلغ سنة 2016(124693000 قنطار) زيادة بمعدل 1.4% عن عام 2015 الذي بلغ فيه مستوى الإنتاج 122977000 قنطار.

2-3- تطور الإنتاجية للخضر: في نفس الاتجاه بالنسبة للإنتاج، إذ جاءت متذبذبة خلال الفترة 2000-1990، إلا أنها بدأت في التحسن منذ العام 2000.

الشكل رقم (10): تطور الإنتاجية للخضر. (الوحدة: قنطار/ هكتار).

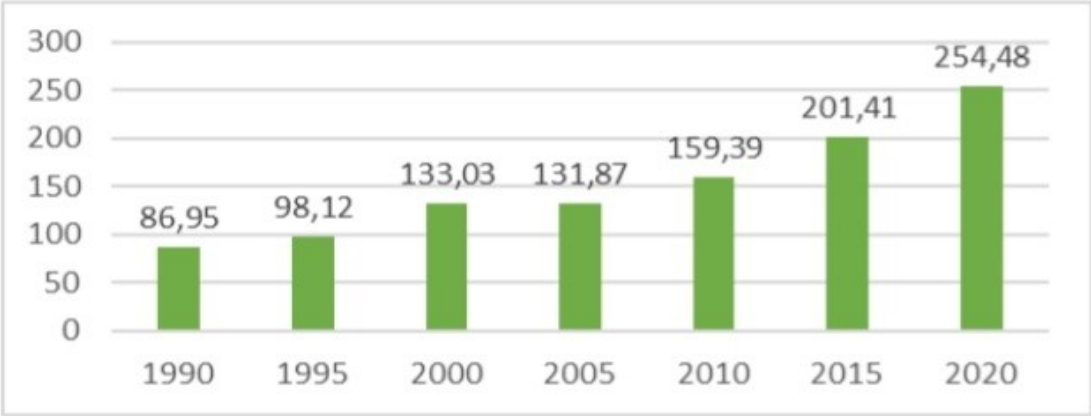

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

3- إنتاج وإنتاجية الفواكه: تعتبر ثمار الفواكه من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، وهي تشمل على عدة أنواع منها الحمضيات العنب والتمور والتين والزيتون

3-1- تطور المساحة لمجموعة الفواكه: فقد عرفت المساحة المخصصة لهذا النوع من الفواكه زيادة معتبرة، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة، خاصة مع انطلاق من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة عام 2000.

جدول رقم (03): الأراضي المخصصة للفواكه من الأراضي القابلة للزراعة%

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	6,34	5,76	9,33	9,8

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

3-2- تطور مستوى الإنتاج للفواكه: إجمالا عرف مستوى الإنتاج زيادة مطردة لمختلف الأصناف التي تشملها مجموعة الفواكه، وفيما يلي تطور الإنتاج والإنتاجية لأهم الأصناف

أ.تطور إنتاج الحمضيات: عرفت مساحة الحمضيات انخفاضا في بداية التسعينات، حيث كانت البساتين تعاني الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة، إلا أن بدأت بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم تتجه تدريجيا نحو الارتفاع

الشكل رقم (11): تطوير إنتاج الحمضيات 1990-2020. الوحدة: قنطار

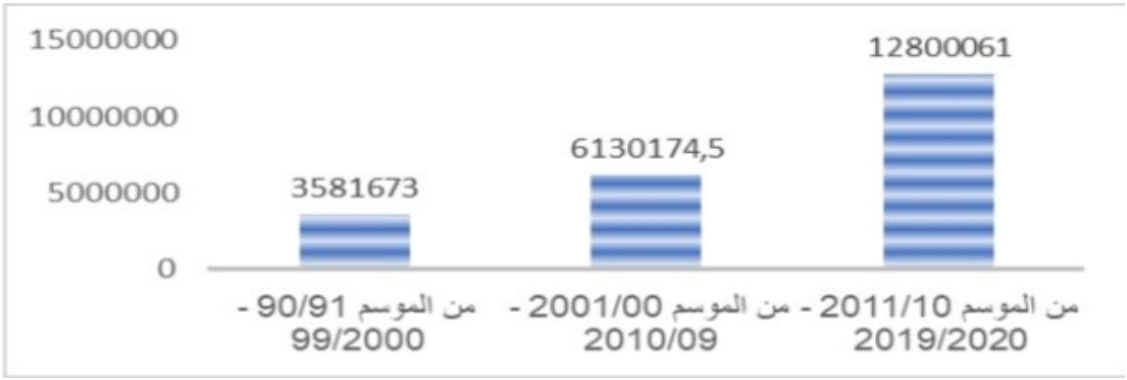

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

ب.تطور إنتاج الكروم: عرفت المساحة المخصصة للكروم انخفاضا محسوسا على طول الفترة 990-1999، وذلك سبب شيخوخة الأشجار من جهة وقلع أشجار عنب القبو من جهة أخرى، غير أنه ابتداء من العام 2000 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة بصورة عامة.

الشكل رقم (12): تطور إنتاج الكروم 1990-2020، الوحدة: قنطار

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

ج.تطور إنتاج الزيتون: توضح الإحصاءات أن زراعة الزيتون عرفت تحسن خلال التسعينات مع تطبيق سياسات التكييف الهيكلي والتشجيع على الاستثمار للقطاع الخاص وتلتها سياسات الدعم منذ سنة 2000 مع برامج التجديد الزراعي والريفي مما انعكس إيجابا على مستوى الإنتاجي حيث بلغ 2765227 قنطار كمتوسط للفترة 2000-2010 و 580596 قنطار للفترة 2010-2019 أي بمعدل نمو قدره 11% لابد للإشارة أن

دول حوض البحر المتوسط تعتبر المناطق الأكثر ملائمة لزراعة الزيتون، فالجزائر لها من المؤهلات ما يسمح لها بأن تكون من بين الدول المصدرة على غرار إسبانيا. [1]

الشكل رقم (13): تطور إنتاج الزيتون

المصدر: محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

ثانيا- الإنتاج الحيواني في الجزائر يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسهم في تلبية احتياجات اللحوم والألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية، حيث تتجه الجهود نحو تعزيز الرعاية الصحية للحيوانات وتطوير أساليب التربية المستدامة، والاهتمام في تحسين السلالات من أجل ضمان جودة اللحوم والألبان.

1- إنتاج وإنتاجية الحليب ومشتقاته: تعتمد هذه العملية على الرعاية الفعالة للماشية وتطوير التقنيات الحديثة في إنتاج الحليب، حيث أن هذا القطاع يشهد تحسنا تدريجيا في الإنتاجية من خلال تعزيز وراثة الماشية وتحسين أساليب الرعاية والتغذية وهذا يساعد على تحقيق الأمن الغذائي.

1-1- إنتاج الحليب: لقد عرف إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) تزايد مستمر إلا السنوات (1997-2002 -2007) وكذلك الفترة من (2016-2019)، حيث انخفض إنتاج الحليب سنة 2002 بحوالي 5.7% مقارنة بسنة 2001 مسجلا حوالي 1.54 مليار لتر، ليرجع ويسجل ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2007 أين عرف انخفاضا وهذا رغم استيراد الجزائر في نفس العام حوالي 2357 بقرة، وقد وصل إنتاج الحليب في نفس السنة نحو 2.2 مليار لتر، وقد تركز هذا الإنتاج بـ 89% في الشمال، أما الجنوب الجزائري لم يشارك إلا بـ 11% في إنتاج الحليب، وقد عرفت السنوات من 2008 إلى سنة 2015 تحسننا ملحوظا في إنتاج الحليب، ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف المناخية والتي ساهمت بشكل كبير في توفر الأعلاف، بالإضافة إلى تنفيذ التدابير المحفزة المتخذة من خلال تعليمات وضعت في إطار (PNDA)، فضلا عن زيادة عدد الماشية من خلال استيراد الأبقار الحامل

[1] محمد عبد الغني كرار، علي حلول، **الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)**، المجلد 05، العدد01 ، (2023)، ص ص 42-43-44-45.

الجدول رقم (04): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). الوحدة: إنتاج الحليب وإنتاج حليب البقر(مليار لتر)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
انتاج الحليب	**0.900**	**0.944**	**0.980**	**1.016**	**1.057**	**1.050**	**1.100**	**1.050**	**1.180**	**1.550**
انتاج حليب الابقار	0.82	0.827	0.850	0.855	0.816	0.811	0.849	0.860	0.935	/
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
انتاج الحليب	1.58	1.64	1.54	1.61	1.92	2.09	2.24	2.18	2.22	2.39
انتاج حليب الابقار	0.85	1.17	1.16	1.22	1.31	1.34	1.50	1.525	1.517	/
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
انتاج الحليب	2.63	2.93	3.09	3.37	3.55	3.75	3.60	3.52	3.06	
انتاج حليب الابقار	/	/	2.29	2.49	2.68	2.84	2.73	2.58	/	

المصدر: بلورغي نادية، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2023.

1-2- إنتاجية الحليب: من خلال الجدول أدناه نلاحظ انخفاض إنتاجية الأبقار في الجزائر، فخلال الفترة (1990-2019) لم تتعدى الإنتاجية 3333 لتر في السنة أي بمتوسط 11 لتر تقريبا ي اليوم وبالنسبة لسلالة الأبقار الجزائرية فهي تغلب عليها السلالة المحلية والهجينة ففي سنة 2017 مثلت السلالة المستوردة BLM نسبة 32% من إجمالي عدد الأبقار، في حين تمثل الأبقار الحلوب المحلية والأبقار المحسنة نحو 69%، وباختلاف نوع البقر وسلالتها تختلف إنتاجية البقر من الحليب، والمعروف جدا أن إنتاجية البقر المحلية منخفضة مقارنة بالسلالة المستوردة وخاصة الهولنشناين، ولكن رغم ذلك نجد إنتاجية أبقار الهولشتاين في الجزائر منخفضة مقارنة بالمستوى العالمي، ففي الوقت الذي نجد فيه أن بقرة "هولشتاين" الهولندية تصل إنتاجيتها إلى حدود 12 ألف لتر سنويا للبقرة الواحدة في بعض الدول، في حين تتراوح نسبة الإنتاج في الدول الأوروبيين بين 6000 إلى 9000 لتر للبقرة في عمر النضوج في الموسم الواحد، ومدته 305 يوم، مع جودة عالية للحليب أي معدل إنتاجيتها ي اليوم قد تتجاوز 30 لتر في حين نجدها في الجزائر تنتج 15 لتر قط، ويرجع السبب في ذلك عدم توفر بعض الظروف الخاصة بتربية هذا النوع من الأبقار الأمر الذي ينعكس سلبا على مردودها، ومن أهم هذه الشروط

- التربية في المناخ الجبلي الموجود أعلى المرتفعات.
- وضع المكيفات للأبقار في حال التربية داخل المناطق الحارة.
- إنتاج الحليب البيولوجي يجب تغذية الأبقار على الأعلاف المركزة والأعلاف الخضراء.
- يجب تحصين أبقار الهولشتاين ضد الأمراض الوبائية المتعلقة بالداجنة والثروة الحيوانية.

الجدول رقم (05): إنتاجية الأبقار في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

السنوات	انتاجية البقرة- لتر-	السنوات	انتاجية البقرة- لتر-
1990	954,5	2005	2202,1
1991	949,2	2006	2647,4
1992	928,6	2007	2613
1993	941,5	2008	2600,6
1994	1000	2009	2816,7
1995	1092,1	2010	2876,2
1996	1194,1	2011	3111,5
1997	1132	2012	3196,6
1998	1329,7	2013	3331,4
1999	1300	2014	3267,8
2000	1759,5	2015	2646,7
2001	1624,2	2016	2642
2002	1766,6	2017	2483
2003	1802,9	2018	2654,5
2004	1909,3	2019	2656,4

المصدر: بلورغي نادية، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2023.

1-3- تطور صناعة الحليب ومشقاته: إن جهود الحكومة الجزائرية لتطوير إنتاج الحليب تتطلب إنتاج المزيد والمزيد من المنتجات سواء من القطاع العام أو الخاص، كلها أو بعضها من الحليب الجزائري الطازج، يتمثل هدف الجزائر في تطوير الإنتاج كما ونوعا وتقليل الاعتماد على المنتجات الأجنبية للمنتجات الأساسية، مما يضمن أن السوق الداخلي يتم توفيره بشكل كاف وبأسعار مقبولة. تنشأ صناعة الألبان في الجزائر من الحليب (حليب البقر بشكل رئيسي)، وهو مادة خام الأساسية لعملية التصنيع التي تتم وفق مرحلتين وهما:

- المرحلة الأولى: من التحول هي المعالجة الميكروبيولوجية للحليب (البسترة أو التعقيم أو التقليب)

- المرحلة الثانية: من عملية التصنيع من تحويل الحليب إلى منتجات الألبان B LBEN و RAIB والزبادي والجبن....إلخ.

ويتم تصنيف الحليب ومشتقاته في الصناعة الغذائية في الجزائر وفق المدونة الآتية[1]:

جدول رقم (06): مدونة تصنيف الحليب ومشتقاته

المجموعة D : الصناعة التحويلية
المجموع الفرعي DA: الصناعة المواد الاولية الزراعية
القسم 15: الصناعة الغذائية
الفرع: 15,5 صناعة الألبان ⇦ الصنف 15,51 : حليب ومشتقات الحليب • الترتيب 11.51.15: حليب سائل • الترتيب 12.51.15: قشدة الحليب • الترتيب 30.15.15: الزبدة . • الترتيب 40.51.15: الجبن • الترتيب 52.51.15: الياغورت وتحليات الحليب الطازج.

المصدر: بلورغي نادية، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2023.

2- إنتاج وإنتاجية اللحوم: تعد تربية الحيوانات مدعوة لزيادة إنتاجية وإنتاج المنتجات الإستراتيجية من أجل ضمان تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان من البروتينات الحيوانية، حيث يمثل الإنتاج الحيواني أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويلعب دورا حاسمنا في كل المناطق الزراعية البيئية المواتية والصعبة. ومن خلال الشكل أدناه يمكن توضيح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة(2010-2020):

[1] بلورغي نادية، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2022-2023)، ص ص 241-263.

الشكل رقم (14): تطور الثروة الحيوانية في الفترة (2010-2020).

المصدر: هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

2-1- اللحوم الحمراء: حسب الجدول أدناه سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكمية المنتجة حيث قدرت زيادة إنتاجها خلال السنوات 2010-2020 بـ 32.6% وهو ما يعادل 4065018 قنطار وهذا يدل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة وتوفيرها لجميع المواطنين وعدم اللجوء إلى الاستيراد، مسجلة أدنى قيمة سجلت سنة 2010 بـ 1243816 قنطار ثم استمرت في الارتفاع مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 5439024 قنطار ثم انخفضت سنتي 2018-2019 في حدود 5.29 مليون قنطار لترتفع سنة 2020 إلى 5.3 مليون قنطار مسجلة زيادة قدرها 0.32%.

2-2- اللحوم البيضاء: سجلت ارتفاعا مستمر في إنتاجها فهي تمثل المادة الأساسية بالنسبة للمواطن الجزائري لذلك يعرف إنتاجها زيادات ملحوظة من سنة إلى أخرى (برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة)، لترتفع سنة 2014 إلى 4634522 قنطار ثم لتعاود مرة أخرى الارتفاع وتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 5720748 قنطار لتعاود الانخفاض سنة 2020 إلى 5.4 مليون قنطار محققة معدل نمو إيجابي في العموم قدر بـ 71.77% خلال عشر السنوات. [1]

[1] هميسي أمينة، خنفر مانع، **واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، (2023)، ص ص 240-242 -243.

الجدول رقم (07): تطور الإنتاج الحيواني (2010-2020).

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
2010	1243816	3152816
2011	4195529	3361279
2012	4397886	3653982
2013	4671997	4183967
2014	4862903	4634522
2015	5256474	4364417
2016	5377548	5154350
2017	5439024	5298067
2018	5290121	5403692
2019	5291695	5720748
2020	5308834	5415863

المصدر: هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

2-3- إنتاج وإنتاجية الأسماك: بلغ الإنتاج الوطني من الموارد الصيدية لسنة 2019 بـ 104.881 طن مقابل 120.354 طن لسنة 2018، أي تراجع بنسبة قاربت 16%، ويعود هذا إلى تعداد الأسطول الغير نشط، كما قدر إنتاج الصيد البحري لسنة 2021 بـ 74 ألف طن ما يمثل ارتفاعا بنسبة 7% على أساس سنوي، كما تم إعادة بعث عدد من المشاريع الفعلية كلها تخص إنتاج سمك الدوراد وأيضا تم وضع أقفاص بحرية عائمة في كل من (سكيكدة، بومرداس، تلمسان، الشلف، بجاية)، حيث تمكن قطاع الصيد البحري عبر تمثيلية خلال اجتماعات اللجنة الدولية بعد مفاوضات حثيثة من الحصول على ترخيص بإنشاء مزارع لتسمين التونة الحمراء بقدرة تربية تبلغ 1.800 طن خلال حملة 2022. والذي شهد هو الأخر تطورا ملحوظ خلال السنوات الأخيرة منتقلا من 138.46 طن في 2010 إلى 1.653 طن في 2020.

الشكل رقم (15): توزيع الإنتاج السمكي في الجزائر لعام 2019.

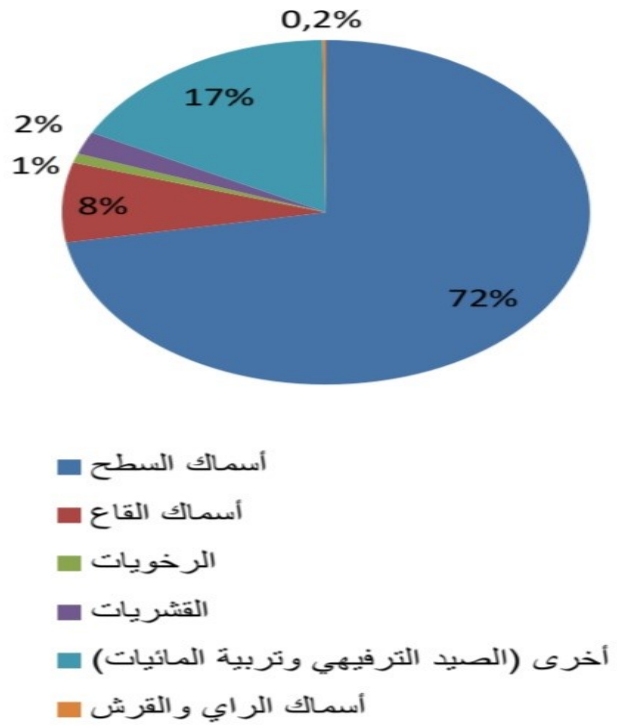

المصدر: مهملي بن علي، واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 03، (2022).

2-3-1- المساحة المخصصة للأسماك: تتوفر الجزائر على مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15% خاضعة بالجياب، ويقدر احتياطي الموارد الصيدية البحرية في الجزائر بـ 500000 طن، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنتجيات، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدرة بأكثر من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية.[1]

المطلب الرابع: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

الصناعات الغذائية تشمل جميع العمليات التي تتعلق بتحضير وتصنيع الأطعمة، بدءا من الزراعة والصيد وحتى التصنيع والتوزيع. حيث تلعب هذه الصناعات دورا حيويا في تلبية احتياجات الناس للغذاء الآمن والصحي.

[1] مهملي بن علي, **واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته,** مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد 15, العدد 03, (2022), ص ص 48-49-50.

أولا- ماهية الصناعات الغذائية: يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري، لأنه يقوم بدوره في المساهمة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي باعتباره حلقة وصل بين القطاعين الصناعي والزراعي.

1- تعريف الصناعات الغذائية: تعرف الصناعات الغذائية على النحو التالي:

" هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غي أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية."[1]

" الصناعات الغذائية هي التطبيق العلمي للعمل، والتكنولوجيا بهدف إعداد تصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية، باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها."

2- أهمية قيام الصناعات الغذائية: تتضح الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية من خلال تحقيقها جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية والاستهلاكية؛
- الاستغلال الأمثل للخدمات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية؛
- تعمل على استقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج؛
- توفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة من خلال ترابطها مع قطاعات أخرى وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- تعتبر الصناعات الغذائية صمام الأمن الغذائي في أي بلد بتوفير السلع الضرورية للمواطن؛
- إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية التي يصعب تصديرها على صورتها الطازجة أو التي تتحسن اقتصاديات تصديرها وهي مصنعة مقارنة بتصديرها وهي طازجة؛
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يحميها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحميلها.[2]

[1] حمودة أم الخير, بيرش أحمد, **الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي**, مجلة دفاتر اقتصادية, المجلد 10, العدد 01, (2019), ص 187.

[2] آمينة الزهراء بوشاقور، منير نوري، **واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030**، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، (2023)، ص ص 208-209.

ومنه فإن الصناعات الغذائية تعتبر أساسية لصحة الإنسان واستمرارية الحياة، حيث توفر الغذاء اللازم لتلبية احتياجاتنا الغذائية اليومية. بالإضافة إلى ذلك فهي تلعب دورا هاما في الحفاظ على التنوع الغذائي، كما تساهم في تعزيز الثقافات الغذائية المختلفة.

3- خصائص الصناعات الغذائية: نظرا لخصوصية وحساسية الصناعة الغذائية إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك كما أنها متعددة ومتنوعة وخاضعة لتغيرات مستمرة التوسع، لذا فهي تتضمن جملة من المميزات التي تجعلها مختلفة ومن أهم الخصائص والمزايا التي تتسم بها نذكر أهمها:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخالاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرهما؛
- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية؛
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم؛
- يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث أساس التنافس قائم على أصول مختلفة تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وبمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات الناشطة في هذا القطاع لذا يتعين على المنتجين ايلاء المستهلك أهمية كبيرة؛
- تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة، أي أن بعض المواد الغذائية قد تحتاج لوجود مواد حافظة، مثل معظم أنواع المعلبات وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها؛
- تحتوي على تاريخ إنتاج، وتاريخ انتهاء مما يساهم في تحديد صلاحية استهلاكها البشري من قبل الناس.[1]

ويمكن القول بأن الصناعات الغذائية تشمل التنوع في المنتجات المقدمة، والتركيز على جودتها وسلامتها الغذائية وكذلك عمليات الإنتاج والتغليف. كما تتميز بالتطور المستمر لتلبية احتياجات المستهلكين والتحديات البيئية والصحية.

ثانيا- واقع الصناعات الغذائية في الجزائر: عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في السبعينات. وذلك من خلال وضع العديد من البرامج التنموية الهادفة فهي تتربع على المرتبة الثانية في الاقتصاد الوطني بعد المحروقات، حيث تمثل 40% من رقم أعمال قطاع الصناعات الغذائية الوطنية بأكثر من 140000 ألف عامل و 17000 مؤسسة صناعية، منها 95% من القطاع الخاص وما بين 50 و55% من الناتج

[1] أسماء حاجي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، (2018-2019)، ص ص 25-26.

الصناعي المحلي الخام، وما بين 40 إلى 45% من القيمة المضافة، كما لها قدرة تصديرية تتجاوز ملياري دولار سنويا.[1]

1-تطور الاهتمام بالصناعات الغذائية في الجزائر: ورثت الجزائر غداة الاستقلال وحدات إنتاجية في مجال الصناعات الغذائية كان يديرها المجمع الفرنسي(لوسيور)، قامت بتأميمها وإسناد مهام تسيرها إلى شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية التي تأسست خصيصا لهذا الغرض، إلى جانب بعض الدواوين المتخصصة كالديوان الوطني للحليب، ويمكن عرض أبرز المراحل التي ميزت ظهور ونمو الصناعات الغذائية في الجزائر كما يلي:

- نموذج التصنيع المعتمد خلال العشرية الأولى للتنمية المخططة (1967-1977) القائم على الصناعات المصنعة لم يولي اهتماما كبيرا لفرع الصناعات الغذائية.
- منذ سنة 1980، وفي إطار إستراتيجية التنمية التي اتجهت نحو إعطاء الأولوية لتنمية الحاجات الأساسية للسكان، رصد المخطط الخماسي الأول (1980-1985).
- ليأتي بعدها المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) ليحافظ على حصة الصناعات الغذائية من الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة عند مستوى منخفض.
- ومع بداية التسعينات من القرن 20، دخلت الجزائر مرحلة التنمية من خلال المخططات السنوية التي اعتبرت كأداة كفيلة بالتطهير الاقتصادي وتحقيق العالية. [2]

2-معوقات الصناعات الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: تعاني الصناعات الغذائية من عدة مشاكل نظرا لتعدد التابعيات وانعدام التنسيق ونقص الخدمات، يمكن توضيح أهم المشاكل التي تواجهها على النحو الآتي:

نقص المواد الخام: تعتمد غالبية الصناعات الغذائية على الخامات الزراعية، وكان الاعتقاد السائد قديما هو استخدام كل ما لا يصلح للتسويق الطازج في عمليات التصنيع الغذائي، مما أثر بشكل واضح في جودة المنتجات الغذائية ولكن المفهوم الحديث للتصنيع الغذائي يحتم توافر صفات معينة في الخامات الزراعية الصالحة للتصنيع.

العمالة: تعتبر من المشاكل الأساسية في القطاع الصناعي، وذلك نظرا لعدم توافر الأيدي العاملة الفنية والإدارية المدربة بالقدر الكافي، فعلى الرغم من تحميل المشروعات العامة كعمالة زائدة عن حاجاتها إلا أن

---

[1] آمنة الزهراء بوشاقور، منير نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 210،211 .

[2] عمار بن سديرة، فتيحة بوحرود، **تقييم تبني نظام أمن وسلامة الغذاء (ISO-22001) في الصناعات الغذائية الجزائرية في ظل التوجيهات الدولية دراسة تحليلية للفترة (2012-2021)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 01، (2023)، ص ص 158-159.

هناك نقص شديد في العمالة الماهرة المدربة، ولقد أثر ذلك على إنتاجية العمل الموحد من عملية التنمية الصناعية.

قصور الطاقة الإنتاجية: إن أغلب المنشآت والمؤسسات الغذائية لا تعمل بطاقتها القصوى مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تمثل الطاقة العاطلة في مجال الصناعات الغذائية نسبة كبيرة بالنسبة للأنشطة الصناعية المختلة، حيث وصلت إلى حوالي 32.8% من إجمالي الطاقة العاطلة في الصناعات المخالفة.

الدعم الحكومي: هو أسلوب تنتهجه الحكومة لمساعدة الفقراء، وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو الشركة المنتجة في القطاع العام أو الخاص تمكن هذه أو تلك من شراء أو بيع السلع والخدمات أو أحد عوامل الإنتاج بالزيادة أو التخفيض وذلك لعدم قدرة هذه الأسر أو الشركات على الحصول على هذه السلع أو الخدمات في ظل التفاعل الطبيعي لقوى العرض والطلب في السوق.

ضبط الجودة: تعاني المنتجات الغذائية من عدم ضبط الجودة في ظل عصر يتميز بأنظمة جديدة تهتم بعملية ضبط جودة المنتجات الغذائية وتضع اعتبارات الأمان الغذائي في أولى الاهتمامات، وعلى ذلك فإنه ليس من المقبول أن يبدأ أي مشروع للتصنيع الغذائي دون أن يضع في اعتباراته هذه المتغيرات الجديدة.

التسويق: إن التحولات الاقتصادية الحالية تتطلب الاهتمام بالدعاية والإشهار في مجال الصناعات الغذائية وكذا دراسة السوق وذلك بوضع خطة للوقوف على حجم السوق الداخلي والخارجي الذي سيتاح لها، والعوامل المؤثرة فيه.

تكلفة الإنتاج: تتأثر تكاليف الصناعات الغذائية بعدة عوامل وهو ما يؤثر على السعر الذي تعرض به السلعة في السوق، ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق الاعتماد على المكينة في معظم مراحل العملية الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العامل البشري.[1]

ثالثا- مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: نظرا لأهمية الصناعات الغذائية فهناك العديد من الفروع التي ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر نسرد من ضمنها ما يلي:

1- فروع الصناعات الغذائية في الجزائر: ويمكن عرضها في الجدول الموالي.

[1] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2010-2011)، ص ص 92-93-94-95-96.

الجدول رقم (08): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	إنتاج اللحوم إنتاج لحوم الدواجن منتجات قائمة على اللحوم
صناعة الفواكه والخضر	تحضير عصائر الفواكه والخضر تحويل الخضر المعلبة باستثناء الطماطم الطماطم المعلبة تحويل الفواكه المعلبة
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون تصنيع زيوت أخرى تصنيع المرغرين
صناعة الحلبيات	تصنيع منتجات الألبان المثلجات
صناعة تحويل الحبوب، النشاء والأعلاف	المطاحن أنشطة أخرى للحبوب تصنيع منتجات النشاء تصنيع مواد غذائية للحيوانات
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر صناعة الشكولاتة والسكاكر تصنيع الشاي والقهوة تصنيع البهارات والتوابل
صناعة المشروبات	صناعة مشروبات كحولية مقطرة إنتاج الكحول الإيثيلي من المخمرة صناعة النبيذ وإنتاج الجعة إنتاج المياه المعدنية المشروبات المنعشة

المصدر: حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، (2017).

وبإمكاننا أن نحصي عدة ألاف من المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر. وبأحجام مختلفة وتنشط في فروع مختلفة. [1]

أ- مساهمة فرع صناعة الحليب ومشتقاته: توجد حوالي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية GIPILAIT، وأكثر من 100 مؤسسة خاصة وبأحجام مختلفة فمثلا منتوج الزبادي تهيمن عليه بعض المؤسسات منها دانون 25%، صومام 40%، إضافة إلى (الحضنة وترافل)، كما تهيمن كل من مؤسسة (ALGERIE FITALAIT- ALGERIE CREME- ALGERIE PRIPLAIT) على مختلف منتجات الأجبان.

ب-مساهمة فرع إنتاج السكر: يعتبر إنتاج السكر من بين الفروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية، وفيما يتعلق بإنتاج السكر بالجزائر فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تموين السوق المحلية، حيث تسيطر على فرع إنتاج السكر CEVILAT مع منافس هو مجموعة LA BELLE.

ج-مساهمة فرع إنتاج الحبوب: يعتبر كل من مجمع سيم، مجمع عمر بن عمر، مجمع بن حمادي، من بين المؤسسات الخاصة الرائدة في مجال تحويل الحبوب والعجائن بالإضافة إلى مطاحن الرياض والتي هي عبارة عن مؤسسة عمومية، ومعظم المؤسسات المنتجة للمعجنات من الإدارة الحديثة، حيث أدوات إنتاجهم وإدارة الجودة تلبي متطلبات المعايير الأوروبية حيث أن بعض هذه المؤسسات تصدر أساسا إلى البلدان الإفريقية، وإلى جانب ذلك يعتمد هذا الفرع على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتوجات قاعدية بالنسبة للسوق الداخلي مثل المخابز التقليدية ومصانع البسكويت. [2]

د-مساهمة فرع إنتاج الزيوت: يعرف هذا فرع الزيوت والمواد الدسمة هيمنة بعض المنتجين الكبار وهي سيفيتال CEVEAL، صفية SAFIA، عفيا الجزائر AFIA و LA BELLE. من جانبها إنتاج زيت الزيتون في تقدم واضح ويشترك ي هذا القطاع عشرات المنتجين. وقد تمكنت بعض هذه الزيوت التي تقدر قيمتها (وتتمثل زيوت البذور 700000 طن مقابل 50000 طن من زيت الزيتون) من وضع نفسها في السوق الأوروبية، إضافة إلى هذا فإن إنتاج المارجرين يعرف معدلات طلب مرتفعة.[3]

---

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، **الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، (2017)، ص 102.

[2] جهاد رحماني، كمال ديب، **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر(دراسة تحليلية للفترة 2000-2019)**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، (2022)، ص ص 125-126-127.

[3] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد، مجلة التنظيم والعمل**، المجلد 07، العدد 01، (2018)، ص 37.

هـ-مساهمة فرع إنتاج المشروبات: يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نظرا لتزايد الطلب المحلي، ما أدى إلى إقبال عدد كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات، ويوجد حوالي 600 مصنع ينشط بشكل فعلي في السوق الوطنية للمشروبات حسب تصريحات الديوان الوطني للإحصاء، كما يتم تجميع منتجي المياه والمشروبات في جمعية L'APAB التي أنشأت في سنة 2015 " مجموعة من المشروبات" ويكاد أن يكون السوق في أبدي القطاع الخاص. إضافة إلى هذا تعاني هذه الصناعة من منافسة القطاع الغير رسمي[1].

[1] جهاد رحماني، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المبحث الثاني: سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إن تحقيق الأمن الغذائي التام أو الجزئي يكون بإتباع سبل معينة يتم من خلالها تحقيق أبعاد الأمن الغذائي كلها أو بعضها، وسيأتي ضمن هذا العنصر أهم السبل التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وحمايته.

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

احتلت الجزائر في تقييم مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022 من أصل 133 دولة، وتقدر قيمة المؤشر 58.9%. أما المؤشرات الفرعية فنتائجها كما يلي: القدرة على تحمل التكاليف في المرتبة 64 بمؤشر 66.8%، الوفرة في المرتبة 63 بمؤشر 57.3%، الجودة والأمان في المرتبة 82 بمؤشر 54.7%، الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في المرتبة 56 بمؤشر 54.2%. والتحدي الأساسي الذي يواجه الأمن الغذائي في الجزائر هو تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي من أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، وضمان مستوى أعلى من الأمن الغذائي للسكان، ومن بين الأسباب التي تحول دون ذلك ما يلي:

- ضعف الزراعة الإنتاج الجزائرية وعجزها البنيوي عن تلبية الطلب المحلي؛
- اللجوء إلى الواردات لسد النقص في الإنتاج وضمان الأمن الغذائي للسكان، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري وانخفاض احتياطيات العملة الأجنبية؛
- تقلبات أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية وانعكاساتها السلبية على الدول المستوردة والجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان بالاستيراد؛
- الظروف المناخية الزراعية غير المواتية وتدهور الموارد الزراعية الإيكولوجية المتاحة؛
- ندرة وسوء استخدام واستنزاف الموارد المائية بسبب عدم كفاءة طرق الري مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؛
- عدم كفاية الاستثمار وخاصة في البحوث الزراعية التي لا تتجاوز في المتوسط 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي؛
- عدم وجود هياكل حوكمة مناسبة لضمان الاستقرار المؤسساتي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة؛
- عدم الاتساق في وضع السياسات وتحديد أولويات السياسات والخطط والبرامج والتمويل.[1]

[1] مالكيه احميده، منيجل جميلة، **ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالمناطق الصحراوية كآلية لدعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ملتقى الدولي، اقتصاديات الزراعة الصحراوية.. المعوقات الفرص والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر(الوادي)، (12-13 ديسمبر 2022)، ص 06.

- ومنه فإن تحديات الأمن الغذائي في الجزائر ترتبط بشكل كبير بالإنتاج الزراعي وهو بحد ذاته يواجه ضعف وعجز محلي، بالإضافة إلى التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية مثل انعدام دخل الأفراد على الوصول للغذاء بشكل كافي وملائم.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات والسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لتحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود استراتجيات وسياسات متكاملة تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين جودة الأراضي والمياه وكذلك تعزيز التكنولوجيا الزراعية بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي وتطوير البنية التحتية.

أولا- إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة: إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب انتهاج العديد من السياسات، واتخاذ القرارات والتوجيهات وسن التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيقها ومنها:

1-سياسة الدعم وحماية الزراعة: تهدف كل سياسة الدول إلى المحافظة على مصالح المزارعين، وتطوير دخلهم وضمان عدم تذبذبه لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير استقرار نسبي في أسعار ترضي المستهلكين والمنتجين على حد السواء ومنه التقليل من ظاهرة النزوح الريفي. وهذا من خلال مراعاة النقاط التالية:

- اتخاذ إجراءات داخلية: تتضمن المحافظة على حقوق المنتجين في بيع كميات معينة من إنتاجه بسعر محدد ومضمون من قبل الدولة والتحكم في عوامل الإنتاج.
- الإجراءات الجمركية: وتهدف هذه الإجراءات تنظيم وتقنين الواردات والصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة والمتغيرة وهذا لدعم الصادرات والمحافظة على الإنتاج الزراعي الوطني.

2-سياسة ترشيد الموارد المائية: تعد الموارد المائية العنصر الحيوي والرئيسي لأي تنمية زراعية وهي الأكثر ندرة حيث يستهلك القطاع الزراعي في العالم النسبة الأكبر من هذا المورد نظرا لأهميته والمشاكل التي يسببها نقص هذا المورد، كان لابد من البحث عن كل الطرق والأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية لمواجهة كل التحديات الناتجة عن زيادة السكان وزيادة طلبهم عن الغذاء، وذلك من خلال تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية.

3-سياسة الأسعار الزراعية: تلعب هذه السياسة دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار لأسعار الموارد الغذائية في السوق، وهو ما ينعكس على استقرار في دخل المزارعين. يعد تحديد الأسعار الغذائية من أهم المعوقات التي تواجه القطاع حيث تتعدد طرق وأساليب تسعير الموارد الزراعية كما يلي:

- التسعير السوقي: حيث يحدد العرض والطلب في الأسواق المحلية وعلى اعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي والاستهلاك متواصل فإن تخزين السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر.

- التسعير الحكومي: تدخل حكومة الدولة لتحديد الأسعار فالدولة تهدف إلى تحقيق استقرار للأسعار والمداخيل الزراعية وحماية العاملين في القطاع الزراعي من الاحتكار وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

4-سياسة تشجيع الاستثمارات الزراعية: تعد سياسة دعم وتشجيع الاستثمار بشقية العام والخاص، فهي من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي ولكي يتطور الاستثمار سواء كان داخلي أو خارجي يجب أن يتوفر مناخ استثماري مناسب ومشجع ومستقر لجلب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

5-سياسة التسويق الزراعي: ويقصد بها مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة، وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

6-سياسة الاعتماد على الزراعة العضوية: إن الزراعة المكثفة والمركزة تعد خطرا لا يمكن تجاهله على البيئة والتنوع الحيوي بالإضافة إلى ما تشكله من استنزاف للتربة والتقليل من خصوبتها، خاصة في حالة التركيز المكثف على إنتاج نوع واحد من المحاصيل الزراعية والتي تتربع على مساحات شاسعة مع الاستخدام الكبير للكيماويات الزراعية. مما يؤثر على سلامة التربة وصحة الإنسان. [1]

ثانيا- السياسات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

1-سياسة تنمية الإنتاج الغذائي: وحسب هذه السياسة فإن الدولة تهتم بالقطاع الزراعي من خلال الزيادة في المساحات المخصصة لهذا النوع من الأغراض وتنمية الإنتاج الحيواني والصيد البحري من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلجأ الدولة لهذا النوع من السياسات في حالة وجود احتكارات أو عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يتطلب هذا النوع من السياسات توفر امتيازات نسبية في الإنتاج الغذائي.

2-سياسة الأسعار: وتعمل الدولة من خلال هذه السياسة على توفير السلع الغذائية على مدار السنة لذوي المداخيل الضعيفة بالتأثير على أسعار السلع أو دعمها بصفة مباشرة وهذا من خلال وضع أسعار مسقفة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء حيث تتطلب هذه الطريقة من الدولة تحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي.

3-سياسة الترشيد الغذائي: وتتمثل هذه السياسة في ضبط الاستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية وفقا للمعايير الدولية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي. ومن بين أهم الاعتبارات التي تعمل على تحقيقها ما يلي:

[1] زيان برابح، عبد القادر سونة، **التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 06- العدد 02، (2020)، ص ص 63-64-65.

- تعديل أنماط الاستهلاك من خلال الزيادة في تكلفة إشباع العادات الاستهلاكية غير الرشيدة؛
- ترشيد دعم السلع الغذائية من خلال دعم السلع الضرورية فقط وتوجيه الدعم للطبقة الفقيرة فقط؛
- ترشيد استيراد المواد الغذائية بحيث يتم استيراد المواد الضرورية فقط وغير المتاحة في السوق المحلي بكميات مدروسة وأسعار ونوعيات مناسبة؛
- التكثيف من برامج التوعية بهدف ترشيد الاستهلاك والتأثير في الأنماط السلوكية لأفراد المجتمع؛
- فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية.[1]

ومنه فإن الجزائر تتبع سياسات واستراتيجيات متعددة لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك التطوير في مجال الزراعة وتعزيز التجارة الدولية للموارد الغذائية وهذا من أجل ضمان توفرها في الأسواق المحلية وبأسعار معقولة، وكذلك تشجيع السلوكيات الغذائية الصحية في المجتمع.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن تحقيق السيادة الغذائية للجزائر ليس بالأمر السهل نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الفلاحي لاسيما المناخية منها من جهة والتبذير الكبير الذي يعرفه المجتمع الجزائري من جهة أخرى، ولكن في نفس الوقت تحقيقها ليس مستحيلا فهو يتطلب:

- ضرورة الخروج من المنطق القصير المدى والآني الذي يميز السياسات الحالية وتبني قائم على رؤية بعيدة المدى.
- وضع إستراتجية شاملة للقطاع ألفلاحي من خلال اشتراك جميع فواعل الاقتصاد الوطني.
- تنمية فلاحية مستدامة والتي ترمي إلى خفض الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية للنشاطات الفلاحية.
- نقل تكنولوجي يرتكز على أسس وتطبيقات الزراعة البيئية الحديثة من خلال الجمع بين معرفة وخبرة المزارعين المحليين ووضع حد لسيطرة المعرفة التكنولوجية المستوردة من الخارج.
- زراعة جواريه مستدامة مرتكزة على خصائص وطبيعة مختلف الأقاليم (هضاب، سهول....الخ).
- الإدماج الصارم والكلي للتحديات المناخية.
- الاستعانة بتراث الزراعة العربية الأندلسية في الدورات التدريبية، حيث تمكن هذه الأخيرة من حشد موارد الري وتسخير معارف رفيعة المستوى في مجال علم النبات وتنويع المحاصيل والتكيف مع نوعية التربة.
- ضبط الاستهلاك من خلال تعديل أنماط الاستهلاك.[2]

---

[1] بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله، **الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص ص 214-215.

[2] سعاد شليغم، **السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلبات**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 07، العدد 01، (2023)، ص 217.

ومنه فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جهود متعددة تشمل الاهتمام الكبير بالقطاع الفلاحي وزيادة الإنتاج المحلي وتطوير البنية التحتية للزراعة والصناعات الغذائية.

المطلب الرابع: الحلول والمقترحات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي

من أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع في إطار مقاربة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني خيارات وبدائل أخرى يمكن سردها في النقاط التالية:

- تبني وتنفيذ سياسات زراعية وطنية بديلة عن السياسات المتبعة سابقا، والتي يمكن من خلالها القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع ألفلاحي لما لها من أثر إيجابي في القضاء على الفقر والجوع.
- تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية وشبكة المواصلات ووحدات التخزين والأسواق، وذلك بهدف عصرنه القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وتوفير أكبر قدر من الجهد والوقت والمال.
- زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع ألفلاحي للمساهمة في امتصاص البطالة خاصة في المناطق النائية والريفية التي تفتقد وجود مشاريع استثمارية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
- تشجيع الاستثمار ألفلاحي وتعزيز الشراكة بين القطاع ألفلاحي والقطاعات الأخرى ليكون القطاع ألفلاحي ذا قيمة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تيسير وتبسيط شروط وإجراءات الاستثمار في القطاع ألفلاحي.
- إدراج البعد البيئي في مختلف عمليات الإنتاج ألفلاحي وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر وترشيد استغلالها لضمان استدامتها والحفاظ عليها.[1]

ومن يمكن القول بأنه لنهوض وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لابد من التركيز على مواجهة الفقر والقضاء على الجوع، من خلال تحسين البنية التحتية وتبني سياسات زراعية هادفة والتشجيع على الاستثمار فيها.

[1] عبد الله عاشوري، **الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه**، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 01، 2024، ص ص 343-344.

خلاصة الفصل الثاني:

الأمن الغذائي هو الغاية التي تسعى كل الدول لتحقيقها، والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة، حيث تعتمد الجزائر بشكل أساسي في تحقيق أمنها الغذائي على قطاع الزراعة (إنتاج زراعي أو حيواني)، وهذا بمساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وسعيه نحو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفقا لمؤشرات قياس الأمن الغذائي فالجزائر حققت معدلات مقبولة برغم من وجود عدة معيقات وتحديات التي تؤثر على تحقيقها أمنها الغذائي، مثل ضعف الزراعة واللجوء إلى الواردات وتقلبات الأسعار...الخ، وعليه وضعت الدولة سياسات واستراتيجيات لمواجهة هذه المشكلة بغرض تلبية الحاجات الغذائية ومواجهة المتطلبات المستقبلية.

خاتمة

خاتمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أبرز القضايا التي تواجهها دول العالم، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتوفير الغذاء كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي، فالسياسات التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة لإصلاح القطاع ألفلاحي رغم أهمتها تبقى غير كافية، فبرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي طفيف في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي، إلا أنها لازالت دون المتوسط وبعيدة عن المستوى المطلوب نظرا لانخفاض معدلات اكتفاءها الذاتي.

فالجزائر تسعى إلى تطوير وزيادة قدرتها الإنتاجية الزراعية منها والحيوانية، بالإضافة إلى الوقوف لتعزيز قدرتها على تخزين وتوفير الغذاء بكميات تغطي حاجات الأفراد.

وكانت نتائج اختبارنا لفرضيات البحث كالتالي:

– اختبار الفرضية الأولى: صحيحة حيث أن الأمن الغذائي يمثل عنصرا أساسيا تسعى لتوفيره جل الدول. بالتالي هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والموارد الغذائية بالقدر المطلوب وبالأنواع المختلفة من الطعام والشراب والموارد الغذائية اللازمة بالقدر المطلوب الذي يحتاجه الناس ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب في الوقت المناسب أي عند الحاجة إليها مع عدم توقع وقوع نقص الغذاء في المستقبل.

– اختبار الفرضية الثانية : التي تمحورت حول أن لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لا بد من إتباع سياسات زراعية ناجحة تقوم على الاهتمام بالزراعة، حيث انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع وذلك بإطلاق مجموعة من البرامج مع إصدار مجموع من النصوص التشريعية والتنظيمية تم إثبات صحة هذه الفرضية.

- اختبار الفرضية الثالثة: التي تمحورت حول أن الصناعات الغذائية تلعب دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي كونها من القطاعات الأساسية والضرورية. هذه الفرضية صحيحة فبالتالي يجب على الدولة أن تراعي كل شروط عملية صناعة الغذاء, ومن بين هذه الشروط توفير المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج.

– اختبار الفرضية الرابعة: صحيحة وهي أن تواجه الجزائر تحديات لتحقيق أمنها الغذائي منها تقلبات في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية وانعكاساتها السلبية على الدول المستوردة والجزائر من بين الدول التي تعتمد على توفير احتياجاتها بالاستيراد .

نتائج البحث: ونصل من تحليلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– يتحقق الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء الصحي والكافي للأفراد وبأسعار معقولة.
– النمو السكاني يؤثر على الطلب الغذاء وقدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان بشكل كافي.

- تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية وموارد مائية تجعلها غنية عن الاستيراد. لكن الواقع عكس ذلك.
- زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية وعدم قدرة الإنتاج على مواجهة هذه الزيادة.
- لجوء الجزائر إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية.
- الزراعة هي أساس تحقيق الأمن الغذائي لذلك وجب توفير التمويل اللازم للعمليات الفلاحية.
- الظروف المناخية الغير ملائمة في الجزائر مما جعلها تتسبب في ضعف الإنتاج الزراعي.

توصيات البحث: ومن أهم التوصيات التي يمكننا التأكيد عليها في الآفاق المستقبلية للبحوث العلمية على المدى المتوسط والطويل، نذكر ما يلي:

- إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي وهذا ينتج عنه التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية؛
- الاستغلال الأمثل للأراضي وخاصة البور، مع التشديد على تشجيع التقنيات الحديثة في مجال الزراعة والسقي؛
- الاستغلال الأمثل لكل القدرات الفلاحية التي تملكها الجزائر ومنح الأولوية له، وتكثيف الجهد الوطني الرامي لتشجيع المجال ألفلاحي لزيادة الإنتاج كما وكيفا؛
- تنويع الإنتاج الزراعي للحصول على محاصيل عالية القيمة، مع تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي؛
- توفير العقارات الصناعية للمشاريع الخاصة بالصناعات الغذائية خاصة في المناطق الريفية؛
- تشجيع عملية التخزين والزيادة في القدرة التخزينية (التوسيع في المواعين والصوامع)، وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي للبلاد؛
- العمل على تأثير في النمط الاستهلاكي للأفراد المبني بصفة أساسية على الحبوب وتنويعه بين المكونات الغذائية الأخرى؛
- زيادة مخصصات الدعم المالي الموجه للقطاع الزراعي وتوزيعه بالطريقة الصحيحة؛
- تشجيع الاستثمار في إقامة المصانع مع تقديم تحفيزات اكبر لأصحاب الخبرة في هذه الصناعات، من أجل تخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة؛
- تعزيز دور البحث العلمي واستخدام نتائجه للتغلب على الصعوبات التي تواجه تجسيد سياسات تحقيق الأمن الغذائي.

آفاق الدراسة: من خلال النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة، تثار أمامنا تساؤلات عديدة وإشكاليات مرتبطة بدراستنا والتي لم يتم التطرق إليها، نذكر منها على أمل أ، تكون مشاريع دراسات مستقبلية، وذلك لأهميتها النظرية والتطبيقية على حد سواء، نذكر منها ما يلي:

- واقع الصناعات الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر.

- السياسة الغذائية في الجزائر ومعيقات تحقيقها.
- مساهمة القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.
- الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.
- الإمارات كنموذج يحضى به لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

2. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي مفهومه- قياسه -متطلباته، آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

3. فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2016.

4. مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، shams lil-Nashr wa-al-l'lam، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017 .

أطروحات دكتوراه:

5. أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2017-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، (20118-2019).

6. بلورغي نادية، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، (2022-2023).

7. سالم سلماني، السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، (2019-2020).

8. عبد الحفيظ كينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة، (2020-2021).

9. عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (2010-2011).

المقالات:

9. إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافية، كلية الآداب، مجلد 27، العدد 3-4، 2011.

10. أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2017-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، (2018-2019).

11. أمينة الزهراء بوشاقور، منير نوري، واقع الصناعات الغذائية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030)، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، 2023.

12. آمينة الزهراء بوشاقور، منير نوري، واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 09، العدد 01، (2023).

13. بلقلة إبراهيم، واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ،العدد 15، سنة.

14. بن عيسى أمينة، بن يشو فتحي، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي التحديات والحلول، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2023.

15. بن نورين زين الدين، ودان بو عبدالله، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2021.

16. بوبكير أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، القليعة(الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 2022.

17. جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة، سطيف (الجزائر)، المجلد 14، العدد 01، 2023.

18. حمودة أم الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، (2019)،

19. زوهير بن جدو، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة (2023-2024).

20.زيان برابح، عبد القادر سونة، التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

21.سامية بزازي، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، قالمة (الجزائر)، المجلد 05، العدد 02، 2023.

22.سعاد شليغم، السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلبات، مجلة مدارات سياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

23.سعيدي بختة، واقع الأمن الغذائي العربي في ظل اقتصاد عالمي متغير، Revue d'Economie et de Statistique Appliquee، المجلد 11، العدد 01، 2014.

24.سفيان عكرود، الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلة تصدر عن مخبر الاتصال والأمن الغذائي كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 03، المجلد 04، العدد 02، 2022.

25.شمس الهدى نجاح، نسيمة طويل، إشكالية الأمن الغذائي في ليبيا قراءة في دور الفاعل الخارجي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار الثليجي الأغواط، المجلد 07، العدد01 ، 2023.

26.الطاهر مساعدية، الطيب الوافي، واقع ومستقبل الأمن المائي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 01، 2022.

27.عبد الله عاشوري، الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 13، العدد 01، 2024.

28.قويسمي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022.

29.مالكيه احميده، منيجل جميلة، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالمناطق الصحراوية كآلية لدعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ملتقى الدولي، اقتصاديات الزراعة الصحراوية.. المعوقات الفرص والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر(الوادي)، (2022).

30.مبروك إبراهيم، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2020)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2024.

31. محمد البشير، محمد عبد العادي، الأمن الغذائي المفاهيم القياس والأبعاد، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ،العدد 02، 2007.

32. محمد الفضل يحياوي، عمر يحياوي، إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات الفلاحية المطبقة بالجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 01، 2020.

33. محمد عبد الغني كرار، علي حلول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020)، المجلد 05، العدد 01، 2023.

34. مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، إشكالية الموارد المائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 03، العدد 04، 2016.

35. معزوزي إدريس، بن خزناجي أمينة، دور القطاع ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023.

36. مهملي بن علي، واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وآفاق تنميته، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 03، (2022).

37. موساوي حمزة، الأمن المائي الجزائري في ظل المتغيرات الطبيعية وغير الطبيعية "وضعية الموارد المائية العذبة في الجزائر في ظل مختلف المتغيرات"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 09، العدد 01، 2023.

38. هاجر خلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، المجلد ، العدد 03، 2015.

39. هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

مواقع إلكترونية:

40. THE WORLD BANK، WWW.worldbank.org ، 17/02/2024، 14:15

الملخص

باللغة العربية:

تعد قضية الغذاء مصيرية لكل شعوب العالم، ولهذا أصبحت مشكلة الأمن الغذائي من أهم الأسس التي تسعى جل الدول إلى تحقيقها بالاعتماد على إنتاجها المحلي الذي تنتجه مستثمراتها الفلاحية، والجزائر من بين هذه الدول فقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمامها وسعت جاهدة إلى تقليص الفجوة الغذائية، بوضع سياسات واستراتجيات زراعية غايتها تحقيق أمنها الغذائي.

ركزت هذه الدراسة على شرح متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وتشير النتائج إلى أن درجة تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تعتبر متواضعة وهذا يدعوا مزيدا من الجهود في سبيل النهوض بالاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الزراعي، الإنتاج الغذائي، الصناعات الغذائية.

Abstract:

The food issue to all the peoples of the world، and for this reason the problem of food seceurity has become one of most important foundations that most counties seek to achieve by relying on their local production produced by their agricultural investments، and Algeria is among these countries، the issue of food security has occupied its attention and has striven to reduce the food gap، by placing agricultural policies and strategies aimed at achieving food security.

This study focused on explaininig the requirements for achieving food security in Algeria، and the results indicate that degree of achieving Algerian food security is considered modest، and this calls for more efforts to advance the economy، achieve self-sufficiency، and reduce foreign dependency.

Keywords: food securiy، agricultural sector، food production، food industries.